
المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: ICN2@fao.org - www.fao.org/icn2

تقرير الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المؤتمر

ديسمبر/كانون الأول 2014

بيان المحتويات

1.....	موعد ومكان انعقاد المؤتمر
1.....	المشاركة
1.....	مراسم الافتتاح
2.....	افتتاح المؤتمر
2.....	انتخاب الرئيس ونواب الرئيس
2.....	اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني
3.....	انتخاب رؤساء الموائد المستديرة
3.....	اعتماد وثيقتي نتائج المؤتمر
3.....	المناقشة العامة
4.....	تقديم نتائج الأحداث السابقة للمؤتمر
4.....	ملخصات الرؤساء بشأن الموائد المستديرة
5.....	الأحداث الجانبية
5.....	اختتام أعمال المؤتمر
5.....	الوثائق

المرفقات

-1	جدول الأعمال
-2	الجدول الزمني
-3	إعلان روما عن التغذية
-4	إطار العمل

الملاحق

أولاً-	بيانات المواقف
ثانياً-	نتائج الأحداث السابقة للمؤتمر
ثالثاً-	ملخصات الرؤساء بشأن الموائد المستديرة
رابعاً-	البلدان والمنظمات المشاركة
خامساً-	قائمة وثائق المؤتمر

موعد ومكان انعقاد المؤتمر

1- عُقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (المؤتمر)، الذي تشاركت في تنظيمه كل من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، في المقر الرئيسي للفاو في روما خلال الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وتمثل الهدف من وراء عقد هذا المؤتمر في ما يلي: (1) استعراض التقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول للتغذية في عام 1992، والاستجابة للتحديات والفرص الجديدة، وتحديد الخيارات المتعلقة بالسياسات لتحسين التغذية؛ (2) جمع قطاعات الأغذية والزراعة والصحة وغيرها من القطاعات معا ومواءمة سياساتها القطاعية لتحسين التغذية بطريقة مستدامة؛ (3) اقتراح خيارات سياسية وأطر مؤسسية قابلة للتكيف يمكن أن تعالج بشكل مناسب تحديات التغذية الرئيسية في المستقبل المنظور؛ (4) تشجيع زيادة تناسق السياسات والتماسك السياسي، والمواءمة والتنسيق والتعاون بين قطاعات الأغذية والزراعة والصحة وغيرها من القطاعات؛ (5) تعبئة الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتحسين التغذية؛ (6) تحديد الأولويات للتعاون الدولي بشأن التغذية في الأجلين القريب والمتوسط.

المشاركة

2- حضر المؤتمر ما مجموعه 164 عضوا من الفاو ومنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك 162 دولة عضوا وعضو منتسب واحد والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن ثلاثة مراقبين. وإلى جانب الضيوف البارزين الخاصين، شارك ما يربو على 2200 شخص في المؤتمر، بما في ذلك 85 وزيرا و23 نائب وزير و82 سفيرا و114 مسؤولاً حكومياً آخر رفيع المستوى. وشمل المراقبون المعتمدون 27 مراقبا من الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية أخرى إضافة إلى 164 منظمة من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

3- وترد قائمة البلدان والمنظمات المشاركة في المؤتمر في الملحق الرابع. ويمكن الاطلاع على قائمة المشاركين الكاملة على الموقع الإلكتروني للمؤتمر على العنوان التالي:
<http://www.fao.org/3/a-au051t.pdf>

مراسم الافتتاح

4- رحب الدكتور جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام للفاو بالدكتورة Margaret Chan، المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية، وكذلك بالضيوف الخاصين والمشاركين البارزين في المؤتمر

5- وتم الإعراب عن التقدير العميق لحكومة إيطاليا على كرم استضافتها للمؤتمر.

6- وتم الإدلاء برسالة من فخامة السيد Giorgio Napolitano، رئيس جمهورية إيطاليا، أمام المؤتمر.

7- كما أدلى ببيان أمام المؤتمر كل من سعادة السيد Paolo Gentiloni، الممثل الرفيع المستوى لجمهورية إيطاليا، ومعالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة (عبر الفيديو)، والدكتور جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام للفاو، والدكتورة Margaret Chan، المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية، والسيد Ignazio Marino، عمدة مدينة روما.

8- ويمكن الاطلاع على البيانات التي أُدلي بها خلال مراسم الافتتاح على العنوان التالي:
<http://www.fao.org/about/meetings/icn2/wednesday-19-november/ar/>

افتتاح المؤتمر

انتخاب الرئيس ونواب الرئيس

9- تم انتخاب معالي السيد Paolo Gentiloni، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية إيطاليا، رئيساً للمؤتمر بالتركية.

10- ثم انتخب المؤتمر كنواب للرئيس كلا من:

السيدة Lois Brown، أمينة برلمانية لدى وزارة التنمية الدولية والفرانكوفونية، كندا؛

معالي السيدة German Rafael González Díaz، وزيرة الأمن الغذائي والتغذوي، غواتيمالا؛

معالي السيد Pinkie Manamolele، وزير الصحة، ليسوتو؛

سعادة السيد أحمد البكري، وكيل وزير شؤون الزراعة، وزارة الزراعة والثروة السمكية، سلطنة عُمان؛

معالي السيد Le MameaRopati Muali، وزير الزراعة والثروة السمكية والزراعية، ساموا؛

معالي السيد Rajata Rajatavin، وزير الصحة العامة، تايلند.

اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

11- اعتمد المؤتمر جدول الأعمال والجدول الزمني، على نحو ما هو وارد في المرفقين 1 و2.

انتخاب رؤساء الموائد المستديرة

12- قدم الرئيس المرشحين الستة التالية أسماؤهم كرؤساء مشاركين للموائد المستديرة الثلاث:

المائدة المستديرة 1

سعادة السيد Charles McClain، نائب وزير الزراعة في جمهورية ليبيريا.
حضرة السيدة Anne Peniston، رئيسة شعبة التغذية في مكتب الصحة العالمية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

المائدة المستديرة 2

سعادة السيد Igor Radziewicz-Winnicki، وكيل وزير لدى وزارة الصحة في جمهورية بولندا.
حضرة السيد Tito Pizarro، رئيس شعبة سياسات الصحة العامة والترويج التابعة لوزارة الصحة في جمهورية شيلي.

المائدة المستديرة 3

سعادة السيد لويس لحد، مدير عام وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية.
سعادة السيد Hans Brattskar، نائب وزير الشؤون الخارجية لمملكة النرويج.

13- وافق المؤتمر على المرشحين المقترحين بالتزكية.

اعتماد وثيقتي نتائج المؤتمر

14- اعتمد المؤتمر بالتزكية إعلان روما عن التغذية وإطار العمل المرافق له، على نحو ما هو وارد في المرفقين 3 و4. وقدمت كل من الجزائر وكندا والولايات المتحدة الأمريكية بيانات تعبر فيها عن موقفها. وأشار الرئيس إلى أن هذه البيانات ستترفق بتقرير المؤتمر (الملحق الأول).

المناقشة العامة

15- علاوة على البيانات التي أدلى بها الضيوف الخاصون وغيرهم من الشخصيات البارزة، أدلى 134 من رؤساء وفود الفاو ومنظمة الصحة العالمية ببيانات في المناقشة العامة، إضافة إلى 21 ممثلاً من المنظمات التي تتمتع بصفة مراقب، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

16- يمكن الاطلاع على كل البيانات التي أدلى بها خلال المناقشة العامة على العناوين التالية:

<http://www.fao.org/about/meetings/icn2/wednesday-19-november/ar/>
<http://www.fao.org/about/meetings/icn2/thursday-20-november/ar/>
<http://www.fao.org/about/meetings/icn2/friday-21-november/ar/>

17- وخلال اجتماع خاص عقد يوم 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، ألقى قداسة البابا فرانسيس كلمة أمام المؤتمر. ويمكن الاطلاع على بيانه على العنوان التالي:

http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/icn2/media/statements/doc/201114_PAPA.pdf

تقديم نتائج الأحداث السابقة للمؤتمر

18- عرض سعادة السيد Pier Ferdinando Casini، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في جمهورية إيطاليا، نتائج اجتماع البرلمانين السابق للمؤتمر، الذي عقد في روما يوم 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. ويرد البيان الذي أدلى به أمام المؤتمر في الملحق الثاني.

19- وعرضت كل من السيدة Josephine Atangana، من المنتدى الإقليمي لمنظمة المزارعين في أفريقيا الوسطى؛ والسيدة Munkhbor Gungaa، من التحالف العالمي للشعوب الأصلية المتنقلة؛ والسيد Flavio Valente، الأمين العام للشبكة الدولية للمعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، نتائج اجتماع منظمات المجتمع المدني السابق للمؤتمر الذي عقد في روما يومي 17 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وترد بياناتهم في الملحق الثاني.

20- في حين قدم كل من السيد David Crean، نائب رئيس شركة مارس للبحث والتطوير (Mars Incorporated)، والسيدة Maria Konate، الرئيسة التنفيذية لشركة Protein Kissée Là، كوت ديفوار؛ السيد Nico van Belzen، المدير العام للاتحاد الدولي للألبان، نتائج اجتماع ممثلي القطاع الخاص السابق للمؤتمر الذي عقد في روما يوم 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وترد بياناتهم في الملحق الثاني.

ملخصات الرؤساء بشأن الموائد المستديرة

21- انعقدت خلال المؤتمر ثلاث موائد مستديرة بشأن المواضيع التالية: (1) التغذية في خطة التنمية لما بعد عام 2015؛ (2) تحسين الاتساق بين السياسات من أجل التغذية، (3) الحوكمة والمساءلة من أجل التغذية. ويمكن الاطلاع على برامج الموائد المستديرة على العنوان التالي: <http://www.fao.org/about/meetings/icn2/roundtables/ar/>

22- وتم عرض ملخصات الرؤساء بشأن الموائد المستديرة على المؤتمر من قبل كل من: (1) حضرة السيدة Anne Peniston، رئيسة شعبة التغذية في مكتب الصحة العالمية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (المائدة المستديرة 1)؛ (2) سعادة السيد Igor Radziewicz-Winnicki، وكيل وزير لدى وزارة الصحة في جمهورية بولندا (المائدة المستديرة 2)؛ (3) سعادة السيد Hans Brattskar، نائب وزير الشؤون الخارجية لمملكة النرويج (المائدة المستديرة 3).

23- وترد ملخصات الرؤساء بشأن الموائد المستديرة في الملحق الثالث.

الأحداث الجانبية

24- عقدت تسعة أحداث جانبية خلال المؤتمر بشأن المواضيع التالية: (1) الغايات والمساءلة فيما يتعلق بالتغذية وخطة التنمية لما بعد عام 2015؛ (2) التقرير العالمي بشأن التغذية والمؤشر العالمي للجوع؛ (3) الحركة المعنية بتعزيز التغذية والمساءلة في مجال التغذية؛ (4) السياسات الزراعية والنظم الغذائية لتحسين التغذية؛ (5) أطفال مفعمون بالصحة ومجتمعات أخذة في النمو: "الدعم الذي تقدمه شبكات الأمم المتحدة المعنية بالتغذية إلى البلدان في جهودها الهادفة إلى الحد من التقرم". (6) مكافحة الوزن الزائد والبدانة. (7) الانتقال من برامج شبكات الأمان إلى نظم الحماية الاجتماعية الشاملة: منظور الأمن الغذائي والتغذية؛ (8) تعزيز تحدي القضاء على الجوع ورفع: الأمم المتحدة في معرض "إكسبو ميلانو 2015" والتعاون بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ (9) سلامة الأغذية: أي حق أم امتياز؟ لماذا تشكل سلامة الأغذية عنصراً أساسياً من عناصر الأمن الغذائي والتغذوي؟

25- ويمكن الإطلاع على برامج الأحداث الجانبية على العنوان التالي:
<http://www.fao.org/about/meetings/icn2/side-events/ar/>

اختتام أعمال المؤتمر

26- عقب الملاحظات الختامية التي أدلى بها الدكتور Oleg Chestnov، المدير العام المساعد لمنظمة الصحة العالمية، والسيد جوسيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام للفاو، اختتم المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية أعماله في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وترد البيانات الختامية على العنوان التالي:
<http://www.fao.org/about/meetings/icn2/friday-21-november/ar/>

الوثائق

27- ترد قائمة وثائق المؤتمر في الملحق الخامس. ويمكن الاطلاع على كامل نصوص وثائق المؤتمر على العنوان التالي: <http://www.fao.org/about/meetings/icn2/documents/ar/>.

المرفقات

المرفق 1 - جدول الأعمال

- 1 مراسم الافتتاح
- 2 افتتاح المؤتمر
- 1-2 انتخاب الرئيس ونواب الرئيس
- 2-2 اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني (الوثيقتان ICN2 2014/1 Rev.1 و ICN2 2014/INF/1 Rev.1)
- 3-2 انتخاب رؤساء الموائد المستديرة
- 3 اعتماد وثيقتي نتائج المؤتمر (الوثيقتان ICN2 2014/2 و ICN2 2014/3 Corr.1)
- 4 مناقشة عامة – بيانات رؤساء الوفود
- 5 تقديم نتائج الأحداث السابقة للمؤتمر
- 6 ملخصات الرؤساء بشأن الموائد المستديرة
- 7 اختتام أعمال المؤتمر

المرفق 2 - الجدول الزمني

الأربعاء 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2014		
القاعة الخضراء	الجلسة العامة	
	<p>مراسم الافتتاح</p> <ul style="list-style-type: none"> - بيان ممثل رفيع المستوى للجمهورية الإيطالية - بيان الأمين العام للأمم المتحدة - بيان المدير العام لمنظمة الصحة العالمية - بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة - كلمة ترحيب من عمدة روما <p>افتتاح المؤتمر</p> <ul style="list-style-type: none"> - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس - اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني - انتخاب رؤساء الموائد المستديرة <p>اعتماد وثيقتي نتائج المؤتمر</p> <p>مناقشة عامة - بيانات رؤساء الدول والحكومات والضيوف الخاصين الآخرين</p>	<p>الفترة الصباحية الساعة 12:30-09:00</p>
<p>16:00-14:30</p> <p>المائدة المستديرة 1- التغذية في التنمية</p> <p>لما بعد عام 2015</p> <p>17:30-16:00</p> <p>المائدة المستديرة 2 - تحسين الاتساق بين السياسات من أجل التغذية: (1) الاتساق بين السياسات الاقتصادية والتغييرات الصحية في النظم الغذائية</p>	<p>مناقشة عامة (تكملة)</p> <ul style="list-style-type: none"> - بيانات رؤساء الدول والحكومات والضيوف الخاصين الآخرين - بيانات الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين 	<p>فترة بعد الظهر الساعة 17:30-14:30</p>
	<p>مؤتمر صحفي للمديرين العامين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية</p>	<p>الساعة 15:30</p>

الخميس 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2014		
القاعة الحمراء	الجلسة العامة	الفترة الصباحية الساعة 12:30-09:00
11:00-9:30 المائدة المستديرة 2 - تحسين الاتساق بين السياسات من أجل التغذية: (2) الاتساق بين السياسات من أجل الزراعة المراعية للتغذية	مناقشة عامة (تكملة) - بيانات رؤساء الدول والحكومات والضيوف الخاصين الآخرين - بيانات الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين	
13:00-11:30 المائدة المستديرة 2 - تحسين الاتساق بين السياسات من أجل التغذية: (3) التغذية في القطاعات كافة	الجزء الخاص من المؤتمر: كلمة قداسة البابا	
القاعة الخضراء	الجلسة العامة	فترة بعد الظهر الساعة 17:30-14:30
16:00-14:30 المائدة المستديرة 3 - الحوكمة والمساءلة من أجل التغذية: (1) الحوكمة في مجال التغذية	مناقشة عامة (تكملة) - بيانات الوزراء ورؤساء الوفود - بيانات رؤساء وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى	
17:30-16:00 المائدة المستديرة 3 - الحوكمة والمساءلة من أجل التغذية: (2) المساءلة من أجل التغذية		

الجمعة 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014		
	الجلسة العامة	
	مناقشة عامة (تكملة) - بيانات رؤساء الوفود - بيانات رؤساء المنظمات الدولية والإقليمية	الفترة الصباحية الساعة 12:30-09:00
	تقديم نتائج الأحداث السابقة للمؤتمر ملخصات الرؤساء بشأن الموائد المستديرة اختتام أعمال المؤتمر	

المرفق 3 – إعلان روما عن التغذية

إذ نرحب بمشاركة رؤساء الدول والحكومات والضيوف الآخرين الرفيعة المستوى،

1- نحن، الوزراء وممثلي الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية المجتمعين في إطار المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في روما في الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، الذي نتشارك في تنظيمه الفاو ومنظمة الصحة العالمية، لمواجهة التحديات العديدة المرتبطة بسوء التغذية بجميع أشكالها ولتحديد الفرص المتاحة لمعالجتها في العقود المقبلة.

2- إذ نؤكد من جديد على الالتزامات التي تعهدنا بها في المؤتمر الدولي الأول المعني بالتغذية لعام 1992، ومؤتمرات القمة العالمية للأغذية لعامي 1996 و2002، ومؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام 2009، وكذلك في الأهداف وخطط العمل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك أهداف التغذية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بحلول عام 2025 وخطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة 2013-2020.

3- إذ نؤكد من جديد على حق كل فرد في الحصول على أغذية آمنة وكافية ومغذية بما يتماشى والحق في الحصول على الغذاء الكافي، والحقوقي الأساسية لكل فرد في التحرر من الجوع بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوقي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغير ذلك من صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة.

التحديات العديدة التي يطرحها سوء التغذية على التنمية الشاملة والمستدامة وعلى الصحة

4- نقرّ بأن سوء التغذية، بجميع أشكاله، بما في ذلك نقص التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد، والبدانة، لا يؤثر على صحة الأشخاص ورفاههم فحسب من خلال التأثير سلباً على التنمية البشرية الجسدية والعقلية، ويقوض جهاز المناعة ويزيد من تعرّض الإنسان للأمراض السارية وغير السارية ويحد من قدرة البشر على تحقيق إمكاناتهم ويحد من الإنتاجية، بل له كلفة اجتماعية واقتصادية عالية ويطرح غير ذلك من أعباء كثيرة على الأفراد والأسر، والمجتمعات المحلية والدول بشكل تداعيات اجتماعية واقتصادية سلبية.

5- نقرّ بأن الأسباب الجذرية لسوء التغذية وعوامله معقدة ومتعددة الأبعاد:

(أ) للفقر والتخلف والوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض دور كبير في انتشار سوء التغذية في المناطق الريفية والحضرية؛

(ب) عدم الحصول، في كل الأوقات، على غذاء كاف من الناحيتين الكمية والنوعية ومراع لمعتقدات الأفراد وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم الغذائية وتفضيلاتهم بما يتماشى مع القوانين والواجبات الوطنية والدولية؛

(ج) غالباً ما يتفاقم سوء التغذية بسبب تغذية الرضع والأطفال وممارسات الرعاية السيئة، وسوء خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وعدم الوصول إلى التثقيف وإلى النظم الصحية الجيدة ومياه الشرب المأمونة، وبسبب الأمراض الناشئة عن الأغذية والإصابات الطفيلية، وابتلاع الملوثات بمستويات مضرّة، بسبب الأغذية غير المأمونة، من الإنتاج إلى الاستهلاك؛

(د) وتطرح الأوبئة، على غرار مرض فيروس الإيبولا، تحديات هائلة على الأمن الغذائي والتغذية.

6- نقرّ بأن أشكال سوء التغذية المختلفة تتزامن في معظم البلدان؛ ففي حين تتأثر جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية بمخاطر النظم الغذائية، توجد فوارق شاسعة تتعلق بالحالة التغذوية والتعرض لعوامل الخطر وكفاية الطاقة الغذائية والمتناول من المغذيات بين البلدان وداخلها.

7- نقرّ بأن بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يمكن أن تؤثر على أنماط الأنشطة البدنية والغذائية، ما يؤدي إلى ارتفاع قابلية التعرض للبدانة والإصابة بالأمراض غير السارية من خلال انتشار أنماط الحياة القليلة الحركة، واستهلاك الأغذية التي تحتوي على نسب عالية من الدهون، لا سيما الدهون المشبعة والمتقابلة والسكريات والأملاح/الصوديوم.

8- نقرّ بالحاجة إلى معالجة تأثيرات تغير المناخ والعوامل البيئية الأخرى على الأمن الغذائي والتغذية ولا سيما على كمية الأغذية المنتجة ونوعيتها وتنوعها مع أخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الآثار السلبية بعين الاعتبار.

9- نقرّ بأن حالات النزاع وما بعد النزاع، وحالات الطوارئ في المجال الإنساني والأزمات الممتدة بما فيها، في جملة أمور، موجات الجفاف والفيضانات والتصحر فضلا عن الأوبئة، تشكل عائقا أمام الأمن الغذائي والتغذية.

10- نقرّ بأن النظم الغذائية الحالية تواجه تحديات متزايدة من حيث توفير أغذية كافية وآمنة ومنوعة وغنية بالمغذيات للجميع وتساهم في وجبات غذائية صحية بسبب، جملة أمور منها، القيود التي تفرضها ندرة الموارد والتدهور البيئي فضلا عن الإنتاج غير المستدام وأنماط الاستهلاك والفاقد والمهدر من الأغذية والتوزيع غير المتوازن.

11- نقرّ بأن التجارة تشكل عاملا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وأن السياسات المتعلقة بالتجارة يجب أن تؤدي إلى تشجيع الأمن الغذائي والتغذية للجميع من خلال نظام عالمي للتجارة يكون منصفا وموجها للسوق ونعيد التأكيد على ضرورة الإحجام عن التدابير من طرف واحد التي لا تراعي القانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والتي تعرض الأمن الغذائي والتغذية للخطر، بموجب ما ينص عليه إعلان روما 1996.

12- نلاحظ بقلق شديد أن العقود الأخيرة شهدت تقدماً متواضعاً وغير متساو في مجال الحد من سوء التغذية، على الرغم من الإنجازات الهامة في العديد من البلدان، وتظهر التقديرات أن:

(أ) معدّل انتشار نقص التغذية قد انخفض بشكل متواضع، إلا أن العدد المطلق يبقى مرتفعاً بدرجة غير مقبولة، فقد وصل عدد الذين يعانون من الجوع المزمن إلى حوالي 805 ملايين نسمة في الفترة 2012-2014؛

(ب) سوء التغذية المزمن المقاس بمستوى التقزم قد انخفض، إلا أنه بقي يطال 161 مليون طفل دون سن الخامسة في عام 2013، في حين أن سوء التغذية الحاد (الهزال) يطال 51 مليون طفل دون سن الخامسة؛

(ج) يشكّل نقص التغذية أهم الأسباب التي تؤدي إلى وفاة الأطفال دون سن الخامسة، وقد تسبب بنسبة 45 في المائة من مجموع وفيات الأطفال في العالم في عام 2013؛

(د) يعاني أكثر من ملياري شخص اليوم من نقص في المغذيات الدقيقة مثل الفيتامين ألف، واليود والحديد والزنك وغيرها؛

(هـ) وقد شهدت زيادة الوزن والبدانة ارتفاعاً سريعاً بين الأطفال والبالغين في جميع المناطق، إذ عانى 42 مليون طفل دون سن الخامسة من زيادة الوزن في عام 2013 وأكثر من 500 مليون بالغ من البدانة في عام 2010؛

(و) فضلاً عن عدم كفاية النشاط البدني، تشكّل عوامل الخطر المرتبطة بالنظم الغذائية حوالي 10 في المائة من عبء المرض والعجز على المستوى العالمي.

رؤية مشتركة للعمل على المستوى العالمي من أجل وضع حد لسوء التغذية في كل أشكاله

13- نعيد التأكيد على أن:

(أ) القضاء على سوء التغذية في كل أشكاله يمثل واجباً لأسباب صحية وأخلاقية وسياسية واجتماعية واقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على الاحتياجات الخاصة للأطفال والنساء والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من الفئات الضعيفة إلى جانب الأشخاص الذين يعيشون حالات إنسانية طارئة؛

(ب) وينبغي للسياسات التغذوية أن تشجع على نظام غذائي صحي ومتوازن ومتنوع في مراحل الحياة كافة. ولا سيما يجب إيلاء الاهتمام الخاص إلى الأيام الألف الأولى من بداية الحمل إلى عمر السنتين، وكذلك النساء الحوامل والمرضعات والنساء في سن الإنجاب والمراهقات عبر تشجيع وتعزيز الرعاية الكافية وممارسات التغذية المناسبة بما في ذلك الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الأشهر الستة الأولى ومواصلتها حتى سنّ السنتين وما بعدها بواسطة التغذية التكميلية المناسبة. يجب التشجيع على الوجبات الغذائية الصحية في روضات الأطفال والمدارس والمؤسسات العامة وفي مكان العمل وفي المنزل فضلاً عن تناول الأغذية الصحية من جانب العائلات؛

(ج) وينبغي دعم العمل المنسق بين مختلف الجهات الفاعلة، عبر جميع القطاعات ذات الصلة، على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، من خلال اعتماد السياسات والبرامج والمبادرات الشاملة والمنسقة بما في ذلك الحماية الاجتماعية، من أجل التصدي للأعباء المتعددة لسوء التغذية ولتشجيع نظم الأغذية المستدامة؛

(د) لا ينبغي أن يستخدم الغذاء كوسيلة للضغط السياسي أو الاقتصادي؛

(هـ) يمكن للتقلب المفرط لأسعار السلع الغذائية والزراعية أن يؤثر سلباً على الأمن الغذائي والتغذية وينبغي رصده بشكل أفضل ومعالجته بسبب التحديات الناجمة عنه؛

(و) يتطلب تحسين النظم الغذائية والتغذية أطراً تشريعية ذات صلة بسلامة الأغذية وجودتها، بما في ذلك للاستخدام المناسب للمواد الكيميائية الزراعية عبر التشجيع على المشاركة في أنشطة هيئة الدستور الغذائي لوضع مواصفات دولية لسلامة الأغذية وجودتها فضلاً عن تحسين المعلومات للمستهلكين مع تجنب التسويق والدعاية غير المناسبين للمواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية للأطفال، بحسب ما يوصي به القرار WHA63.14؛

(ز) ينبغي تحسين البيانات والمؤشرات التغذوية بالإضافة إلى قدرات كل البلدان ودعمها، لا سيما البلدان النامية، في مجال جمع البيانات وتحليلها، وذلك للمساهمة في مراقبة أكثر فعالية للتغذية ووضع السياسات والمساءلة؛

(ح) من الضروري تمكين المستهلكين من خلال تحسين المعلومات والتثقيف القائمين على الأدلة فيما يتعلق بالصحة والتغذية لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استهلاك المنتجات الغذائية، من أجل ممارسات غذائية صحية؛

(ط) ينبغي أن تدمج النظم الصحية الوطنية التغذوية مع توفير الوصول إلى الرعاية الصحية المتكاملة للجميع عن طريق سلسلة متصلة من نهج الرعاية، بما في ذلك تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، والمعالجة وإعادة التأهيل والمساهمة في الحد من عدم المساواة عبر تلبية الاحتياجات المحددة المتصلة بالتغذية ونقاط الضعف لدى مختلف الشرائح السكانية؛

(ي) وينبغي للسياسات في مجال التغذية وغيرها من السياسات ذات الصلة أن تولي اهتماما خاصا للنساء وأن تمكن النساء والفتيات فتساهم بالتالي في الوصول الكامل والمتساوي للنساء إلى الحماية الاجتماعية والموارد بما في ذلك، من جملة أمور، الدخل والأراضي والمياه والتمويل والتعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا والخدمات الصحية ما يعزز بالتالي الأمن الغذائي والصحة.

14- ونقرّ بما يلي:

(أ) ينبغي للتعاون الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل التغذية دعم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية الخاصة بالتغذية ومبادرات المراقبة ذات الصلة واستكمالها، حسب الاقتضاء؛

(ب) يتعزز الأعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني من خلال نظم أغذية مستدامة ومنصفة وقابلة للوصول في كل الأحوال ومرنة ومتنوعة؛

(ج) للعمل الجماعي دور أساسي في تحسين التغذية، وهو يتطلب التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية؛

(د) يعتبر الوصول غير التمييزي والمضمون للموارد واستخدامها بما يتماشى مع القانون الدولي مهمين للأمن الغذائي والتغذية؛

(هـ) ينبغي تناول النظم الغذائية والزراعية، بما في ذلك المحاصيل والثروة الحيوانية والحراثة ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية بشكل شامل، من خلال السياسات العامة المنسقة، مع الأخذ في الحسبان الموارد والاستثمار والبيئة والأشخاص والمؤسسات والعمليات التي تُنتج من خلالها الأغذية وتُجهّز وتُخزّن وتوزّع وتُحضر وتُستهلك؛

(و) يضطلع المزارعون الأسريون وأصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء العاملات في مجال الزراعة، بدور مهم في الحد من سوء التغذية ويجب أن يتلقوا دعم السياسات العامة المتكاملة ومتعددة القطاعات، بحسب المقتضى، التي من شأنها زيادة قدرتهم الإنتاجية ومداخيلهم وتعزيز قدرتهم على الصمود؛

(ز) قد أدت الحروب والاحتلالات والإرهاب والاضطرابات الأهلية والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض والأوبئة، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان والسياسات الاجتماعية الاقتصادية غير المناسبة، إلى عشرات الملايين من اللاجئين والمهجرين وتأثر السكان

المدنيين غير المقاتلين بالحروب والنازحين الذين هم من أكثر المجموعات ضعفاً من الناحية الغذائية؛ وفي أحيان كثيرة تكون الموارد لإعادة تأهيل تلك المجموعات ورعايتها غير كافية على الإطلاق كما تكون حالات النقص التغذوي شائعة. ينبغي لكل الجهات المسؤولة التعاون من أجل ضمان العبور والتوزيع الآمن وفي الوقت المناسب للأغذية والإمدادات الطبية لمن يحتاج إليها، والتي تتماشى مع معتقدات الأفراد وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم الغذائية وتفضيلاتهم بموجب التشريعات الوطنية والقوانين والموجبات الدولية وميثاق الأمم المتحدة؛

(ح) أما الاستثمار المسؤول في الزراعة¹ بما يشمل أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية وفي نظم الأغذية فضروري لتجاوز سوء التغذية؛

(ط) على الحكومات حماية المستهلكين، ولا سيما الأطفال، من التسويق والدعاية غير المناسبين للأغذية؛

(ي) يتطلب تحسين التغذية أنظمة غذائية صحية ومتوازنة ومتنوعة بما في ذلك الوجبات التقليدية بحسب المقتضى التي تلبي الاحتياجات من المغذيات لجميع المجموعات العمرية وكافة المجموعات ذات الاحتياجات التغذوية الخاصة فيما تنفادى الاستهلاك المفرط للدهون المشبعة والسكريات والملح/الصوديوم مستثنية الدهون المتقابلة، من بين أمور أخرى؛

(ك) ينبغي لنظم الأغذية أن تتيح الوصول إلى الأغذية على مدار العام من أجل تغطية احتياجات الناس من المغذيات وتعزيز الممارسات الغذائية الصحية؛

(ل) ينبغي لنظم الأغذية أن تساهم في الوقاية من الأمراض المعدية ومعالجتها، بما في ذلك الأمراض الحيوانية المصدر والتصدي لمقاومة الميكروبات للأدوية؛

(م) ينبغي أن تتسم النظم الغذائية، بما فيها كافة مكونات الإنتاج والتجهيز والتوزيع، بالاستدامة والمرونة والكفاءة في توفير الأغذية المتنوعة بشكل منصف مع إيلاء الاهتمام الواجب لتقييم أثارها على البيئة والصحة؛

(ن) لا بد من الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة؛

(س) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية أن تعمل معاً بفعالية أكبر من أجل دعم الجهود الوطنية والإقليمية، بحسب الاقتضاء، وتعزيز التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية لتسريع وتيرة التقدم المحرز في مجال التصدي لسوء التغذية؛

(ع) يمثل معرض "أكسبو ميلانو 2015"، المخصص لموضوع "تغذية الكوكب، طاقة للحياة"، من بين فعاليات ومنتديات أخرى ذات صلة، فرصة قيمة للتشديد على أهمية الأمن الغذائي والتغذية وسوف يقوم بتوعية الرأي العام وتعزيز النقاش وإبراز نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

الالتزام بالعمل

15- نحن نلتزم بـ:

¹ تشمل عبارة "الزراعة" في هذه الوثيقة المحاصيل والثروة الحيوانية والحراثة ومصايد الأسماك.

(أ) القضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية على مستوى العالم، لا سيما القضاء على نقص التغذية، والتقرم والهزال ونقص الوزن وزيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة؛ فقر الدم لدى النساء والأطفال، ضمن غيرها من أوجه النقص في المغذيات الدقيقة؛ كذلك عكس الاتجاهات المتنامية في زيادة الوزن والبدانة وتخفيف عبء الأمراض غير السارية المرتبطة بالنظم الغذائية لدى جميع الفئات العمرية؛

(ب) زيادة الاستثمارات من أجل التدخلات والإجراءات الفعالة لتحسين النظم الغذائية للناس وتغذيتهم بما في ذلك في حالات الطوارئ؛

(ج) تعزيز نظم الأغذية المستدامة عن طريق وضع سياسات عامة متسقة، من الإنتاج إلى الاستهلاك، عبر القطاعات ذات الصلة وتمكين الوصول على مدار العام إلى أغذية تلبى الاحتياجات التغذوية للناس وتعزز النظم الغذائية الصحية المأمونة والمنوعة؛

(د) إبراز أهمية التغذية ضمن الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل والبرامج الوطنية ذات الصلة ومواءمة الموارد الوطنية بناء عليه؛

(هـ) تحسين التغذية من خلال تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لمعالجة جميع أشكال سوء التغذية بواسطة البحوث العلمية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، والتنمية والابتكار ونقل التكنولوجيا الملائمة بشروط متفق عليها بشكل متبادل، في جملة أمور أخرى؛

(و) تشجيع وتسهيل المساهمات والإجراءات من قبل جميع أصحاب المصلحة لتحسين التغذية وتشجيع التعاون بين البلدان ودخلها، بما في ذلك بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي؛

(ز) وضع السياسات والبرامج والمبادرات لضمان النظم الغذائية الصحية طوال الحياة، بدءاً من المراحل الأولى من الحياة وحتى مرحلة البلوغ، بما في ذلك لذوي الاحتياجات التغذوية الخاصة، قبل الحمل وخلالها، ولا سيما خلال الأيام الألف الأولى، وتعزيز وحماية ودعم الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال أول ستة أشهر ومواصلة الرضاعة الطبيعية حتى سن السنتين وما بعدها مع التغذية التكميلية المناسبة، والتغذية العائلية والمدرسية الصحية وخلال مرحلة الطفولة، وكذلك أنواع التغذية المتخصصة الأخرى؛

(ح) تمكين الأشخاص وتكوين بيئة مؤاتية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن اختيار المنتجات الغذائية من أجل ممارسات غذائية صحية ومتنوعة، والممارسات المناسبة لتغذية الرضع والأطفال، من خلال تحسين المعلومات والتثقيف بشأن الصحة والتغذية؛

(ط) تنفيذ الالتزامات الواردة في هذا الإعلان من خلال إطار العمل الذي سيسهم أيضاً في ضمان المساءلة ورصد التقدم المحرز في أهداف التغذية العالمية؛

(ي) إعطاء الاعتبار الواجب لدمج الرؤية والالتزامات الواردة في هذا الإعلان في خطة التنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك هدف عالمي محتمل ذي صلة؛

16- ندعو الفاعل ومنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع غيرها من الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، وكذلك منظمات دولية أخرى، إلى دعم الحكومات الوطنية، وبناء على الطلب، وضع وتعزيز وتنفيذ سياساتها وبرامجها وخططها من أجل التصدي للتحديات المتعددة الناجمة عن سوء التغذية.

17- ونوصي بأن تقرّ الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان روما عن التغذية فضلاً عن إطار العمل الذي يتيح مجموعة من البدائل والاستراتيجيات الطوعية للسياسات لكي تستخدمها الحكومات، بحسب ما تراه مناسباً، وبأن تنظر في إعلان "عقد العمل من أجل التغذية" من 2016 إلى 2025، من ضمن الهياكل القائمة والموارد المتاحة.

المرفق 4 – إطار العمل من الالتزامات إلى العمل

معلومات أساسية

1- سُجِّل تحسن ملحوظ في خفض الجوع وسوء التغذية لسكان العالم منذ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالتغذية في عام 1992. غير أن التقدم على مسار خفض الجوع وخفض نقص التغذية كان ولا زال متفاوتاً وبطيئاً بصورة غير مقبولة. ويتمثل التحدي الرئيسي اليوم في تحسين التغذية بصورة مستدامة عبر تنفيذ سياسات منسقة وإجراءات منسقة تنسيقاً أفضل في مختلف القطاعات ذات الصلة.

الغرض والغايات

2- طبيعة إطار العمل هذا طوعية. ويتمثل الهدف منه في توجيه عملية تنفيذ الالتزامات الواردة في "إعلان روما عن التغذية" الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية الذي انعقد في روما، إيطاليا، في 19-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وبناءً على الالتزامات والأهداف والغايات القائمة، يوفر إطار العمل هذا مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات في مجال السياسة العامة التي يمكن للحكومات¹، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تدرجها حسب الاقتضاء في خططها الوطنية للتغذية والصحة والزراعة² والتنمية والاستثمار وأن تأخذها في الاعتبار لدى التفاوض بشأن اتفاقات دولية لتحقيق تغذية أفضل للجميع.

3- وبما أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الإجراءات على المستوى القطري بالتداول مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية المتأثرة، تتوجّه التوصيات أساساً إلى القادة الحكوميين. وسينظر هؤلاء في مدى ملاءمة السياسات والإجراءات الموصى بها من حيث العلاقة بالاحتياجات والظروف الوطنية، إلى جانب الأولويات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الأطر القانونية. ولغرض المساءلة، يعتمد هذا الإطار الغايات العالمية الحالية التي يتوخى تحقيقها بحلول عام 2025 والرامية إلى تحسين تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال³ والحد من عامل الخطر المتمثل في الأمراض غير السارية⁴.

مجموعة خيارات السياسة العامة والبرامج الموصى بها

4- يوصى بمجموعة الخيارات التالية في مجال السياسة العامة والبرامج لتهيئة بيئة تمكينية وتحسين التغذية في جميع القطاعات.

1 تشمل عبارة "الحكومات" الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى بشأن المسائل التي من اختصاصها.
2 تشمل عبارة "الزراعة" في هذه الوثيقة المحاصيل والثروة الحيوانية والحراثة ومصايد الأسماك.
3 هي (1) خفض عدد الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالتقزم على الصعيد العالمي بنسبة 40 في المائة؛ (2) خفض فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب بنسبة 50 في المائة؛ (3) خفض الوزن المتدني عند الولادة بنسبة 30 في المائة؛ (4) عدم زيادة البدانة لدى الأطفال؛ (5) زيادة معدلات الرضاعة الطبيعية بشكل حصري خلال الأشهر الستة الأولى إلى نسبة 50 في المائة على الأقل؛ (6) خفض الهزال لدى الأطفال والحفاظ عليه ما دون نسبة 5 في المائة.
4 هي (1) خفض تناول الملح بنسبة 30 في المائة؛ (2) وقف تزايد انتشار البدانة لدى المراهقين والبالغين.

إجراءات موسى بها لتهيئة بيئة تمكينية للعمل الفعّال

- التوصية 1: تعزيز الالتزام السياسي والمشاركة الاجتماعية لتحسين التغذية على المستوى القطري من خلال الحوار السياسي والدعوة.
- التوصية 2: وضع خطط وطنية للتغذية، أو تنقيحها حسب الاقتضاء، واحتساب كلفتها، والتوفيق بين السياسات التي تؤثر على التغذية لدى مختلف الوزارات والوكالات وتعزيز الأطر القانونية والقدرات الاستراتيجية الخاصة بالتغذية.
- التوصية 3: القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز ووضع آليات وطنية للأمن الغذائي والتغذية عبر الإدارات الحكومية وبين القطاعات تضم أصحاب المصلحة المتعددين للإشراف على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والاستثمارات الأخرى في التغذية. وقد تدعو الحاجة إلى آليات مماثلة على مستويات مختلفة إلى جانب ضوابط قوية ضد سوء الاستخدام وتضارب المصالح.
- التوصية 4: زيادة الاستثمار المسؤول والمستدام في التغذية، لا سيما على المستوى القطري بتمويل محلي؛ وتوليد موارد إضافية من خلال أدوات تمويل مبتكرة؛ واستقطاب شركاء في التنمية لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في مجال التغذية وتشجيع الاستثمارات الخاصة حسب الاقتضاء.
- التوصية 5: تحسين توافر وجودة وكمية وتغطية وإدارة نظم المعلومات المتعددة القطاعات المتعلقة بالتغذية لتحسين وضع السياسات والمساءلة.
- التوصية 6: تعزيز التعاون في ما بين البلدان، مثل التعاون بين الشمال والجنوب، وفي ما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وتبادل المعلومات عن التغذية والأغذية والتكنولوجيا والبحوث والسياسات والبرامج.
- التوصية 7: تعزيز الحوكمة في مجال التغذية وتنسيق سياسات واستراتيجيات وبرامج وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، كل ضمن ولايته.

إجراءات موسى بها من أجل نظم غذائية مستدامة من شأنها تعزيز نظم غذائية صحية

- التوصية 8: استعراض السياسات والاستثمارات الوطنية وإدراج أهداف التغذية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالأغذية والزراعة لتعزيز الزراعة المراعية للتغذية لضمان الأمن الغذائي وتمكين نظم غذائية صحية.
- التوصية 9: تدعيم الإنتاج والتجهيز المحليين للأغذية، لا سيما من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة⁵ والمزارعين الأسريين، وإيلاء اهتمام خاص لتمكين المرأة، مع الإقرار بأن التجارة الكفوءة والفعّالة أمر رئيسي لتحقيق أهداف التغذية.

⁵ يشمل أصحاب الحيازات الصغيرة العاملين في مجالي الزراعة والأغذية والصيادين التقليديين والرعاة والسكان الأصليين ومن لا يملكون أراض (لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، 2013).

- التوصية 10: تشجيع تنويع المحاصيل، بما في ذلك المحاصيل التقليدية غير المستغلة استغلالاً كافياً، وزيادة إنتاج الفواكه والخضراوات، والإنتاج المناسب للمنتجات ذات المصدر الحيواني حسب الحاجة، مع تطبيق الممارسات المستدامة للإنتاج الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية.
- التوصية 11: تحسين التكنولوجيات والبنى الأساسية الخاصة بالتخزين والحفظ والنقل والتوزيع لخفض الانعدام الموسمي للأمن الغذائي والفاقد والمهدر من الأغذية والمغذيات.
- التوصية 12: إقامة وتدعيم المؤسسات والسياسات والبرامج والخدمات لتعزيز قدرة الإمدادات الغذائية على الصمود في المناطق المعرضة للآزمات، بما في ذلك المناطق المتأثرة بتغير المناخ.
- التوصية 13: وضع خطوط توجيهية دولية بشأن النظم الغذائية الصحية واعتمادها وتكييفها حسب الاقتضاء.
- التوصية 14: تشجيع الحد التدريجي من الدهون المشبعة والسكريات والملح/الصوديوم والدهون التقلبية في الأغذية والمشروبات، للحيلولة دون إفراط المستهلكين في تناولها وتحسين المحتوى من المغذيات، حسب الاقتضاء.
- التوصية 15: استكشاف الأدوات التنظيمية والطوعية - مثل سياسات التسويق والدعاية والتوسيم والحوافز أو المثبطات الاقتصادية وفقاً لقواعد هيئة الدستور الغذائي ومنظمة التجارة العالمية، وذلك من أجل تشجيع النظم الغذائية الصحية.
- التوصية 16: وضع معايير قائمة على الأغذية أو المغذيات لجعل النظم الغذائية الصحية ومياه الشرب الآمنة متاحة في المرافق العامة مثل المستشفيات ومرافق رعاية الأطفال وأماكن العمل والجامعات والمدارس وخدمات تقديم الأطعمة والمكاتب الحكومية والسجون وتشجيع إقامة مرافق للرضاعة الطبيعية.

إجراءات موصى بها في مجال التجارة والاستثمار الدوليين

- التوصية 17: تشجيع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات دولية أخرى ذات الصلة على تحديد فرص تحقيق الأهداف الغذائية والتغذوية العالمية من خلال سياسات الاستثمار والتجارة.
- التوصية 18: تحسين توافر الإمدادات الغذائية وإمكانية الحصول عليها عبر اتفاقات وسياسات تجارية مناسبة والعمل على ضمان ألا يكون لمثل هذه الاتفاقات والسياسات تأثير سلبي على الحق في بلدان أخرى⁶.

إجراءات موصى بها للتحقيق التغذوي وتوفير المعلومات عن التغذية

- التوصية 19: تنفيذ تدخلات التحقيق التغذوي وتوفير معلومات بناء على الخطوط التوجيهية الوطنية للنظم الغذائية وتنفيذ سياسات متسقة للأغذية والنظم الغذائية من خلال تحسين المناهج الدراسية والتحقيق التغذوي في خدمات الصحة والزراعة والحماية الاجتماعية وتدخلات مجتمعية ومعلومات عند نقاط البيع، بما في ذلك التوسيم.

⁶ الفقرة 25 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/68/177.

– التوصية 20: بناء مهارات وقدرات التغذية للاضطلاع بأنشطة التثقيف التغذوي لا سيما للعاملين في الخطوط الأمامية وللعاملين الاجتماعيين وموظفي الإرشاد الزراعي والمدرسين وأخصائيي الصحة.

– التوصية 21: القيام بحملات تسويق اجتماعي وبرامج إعلامية مناسبة حول تغيير نمط الحياة من أجل الترويج للنشاط البدني والتنوع الغذائي واستهلاك الأطعمة الغنية بالمغذيات الدقيقة، كالفاكهة والخضروات، بما في ذلك الأغذية المحلية التقليدية، وأخذ الجوانب الثقافية في الاعتبار، وتحسين تغذية الأطفال والأمهات وممارسات الرعاية المناسبة والرضاعة الطبيعية الكافية والتغذية التكميلية، بحيث تكون جميعها موجهة ومكيفة للجماهير وأصحاب المصلحة المختلفين في نظام الأغذية.

إجراءات موسى بها بشأن الحماية الاجتماعية

– التوصية 22: إدراج الأهداف التغذوية في برامج الحماية الاجتماعية وفي برامج شبكة الأمان الخاصة بالمساعدة الإنسانية.

– التوصية 23: استخدام التحويلات النقدية والغذائية، بما في ذلك برامج الوجبات المدرسية وأشكال الحماية الأخرى للسكان الأكثر تعرضاً للمخاطر، لتحسين النظم الغذائية من خلال تحسين إمكانية الحصول على أغذية تتوافق مع المعتقدات والثقافة والتقاليد والعادات والتفضيلات الغذائية للأفراد وفقاً للقوانين والالتزامات الوطنية والدولية، وتكون كافية من الناحية الغذائية لتوفير نظم غذائية صحية.

– التوصية 24: زيادة دخل السكان الأكثر تعرضاً للمخاطر بتوفير وظائف لائقة للجميع، بما في ذلك من خلال تشجيع العمل الحر.

إجراءات موسى بها لنظم صحية قوية وقادرة على التكيف

– التوصية 25: تقوية النظم الصحية وتطوير التغطية الصحية الشاملة⁷، لا سيما من خلال الرعاية الصحية الأولية، لتمكين النظم الصحية الوطنية من معالجة سوء التغذية بجميع أشكاله.

– التوصية 26: تحسين دمج الإجراءات المتعلقة بالتغذية في النظم الصحية من خلال استراتيجيات ملائمة لتقوية الموارد البشرية والقيادة والحوكمة وتمويل النظام الصحي وتقديم الخدمات، وكذلك توفير الأدوية الأساسية والمعلومات والرصد.

– التوصية 27: توفير وضمان حصول الجميع على كافة الإجراءات التغذوية المباشرة الفعّالة والإجراءات الصحية ذات الصلة التي تؤثر في التغذية من خلال برامج صحة.

– التوصية 28: تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال التي وضعتها منظمة الصحة العالمية وخطة التنفيذ الشامل لتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال للفترة 2012-

⁷ وفقاً لفقرة الديباجة رقم 9 من القرار WHA67.14، تعني التغطية الصحية الشاملة أن يحصل الناس جميعاً دون تمييز على مجموعات محددة وطنياً من الخدمات الصحية الأساسية التعزيزية والوقائية والعلاجية والمكلفة والتأهيلية الأساسية، وأدوية أساسية آمنة ميسورة فعالة ذات جودة، مع ضمان ألا يعرّض استخدام المستخدمين لهذه الخدمات لضائقة مالية، مع التركيز بشسكل خاص على الشرائح السكانية الفقيرة والمنكشفة على المخاطر والمهمشة.

2025 التي أعدتها منظمة الصحة العالمية وخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة 2013-2020 التي أعدتها منظمة الصحة العالمية من خلال تمويل متناسب وسياسات كافية.

إجراءات موصى بها لتشجيع وحماية ودعم الرضاعة الطبيعية

- التوصية 29: تكييف وإنفاذ المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم وقرارات جمعية الصحة العالمية ذات الصلة.
- التوصية 30: تنفيذ السياسات والممارسات، بما في ذلك الإصلاحات في مجال العمل، حسب الاقتضاء، لتعزيز حماية الأمهات العاملات⁸.
- التوصية 31: تنفيذ السياسات والبرامج والإجراءات لضمان أن تؤدي الخدمات الصحية دوراً أساسياً في حماية وتعزيز ودعم الرضاعة الطبيعية، بما في ذلك من خلال "مبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال".
- التوصية 32: تشجيع وتعزيز تهيئة بيئة تمكينية يشارك فيها الرجال، ولا سيما الآباء، بنشاط ويتقاسمون المسؤوليات مع الأمهات في رعاية الأطفال الرضع وصغار الأطفال، وفي الوقت نفسه تمكين النساء وتحسين صحتهم وحالتهم التغذوية في جميع مراحل الحياة، وذلك من خلال الدعوة والتعليم وبناء القدرات.
- التوصية 33: ضمان أن تعزيز الرضاعة الطبيعية في السياسات والممارسات في حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية وحمايتها ودعمها.

إجراءات موصى بها لمعالجة الهزال

- التوصية 34: اعتماد سياسات وإجراءات وحشد التمويل لتحسين تغطية علاج الهزال باستخدام نهج الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد، وكذلك توسيع نطاق معالجة سوء التغذية الحاد وتحسين الإدارة المتكاملة لأمراض الأطفال.
- التوصية 35: إدراج التأهب للكوارث وحالات الطوارئ في السياسات والبرامج ذات الصلة.

إجراءات موصى بها لمعالجة التقزم

- التوصية 36: وضع السياسات وتعزيز التدخلات الرامية إلى تحسين تغذية الأمهات وصحتهم، بدءاً بالفترات المراهقات ووصولاً إلى نهاية فترات الحمل والرضاعة.
- التوصية 37: وضع سياسات وبرامج واستراتيجيات لتعزيز الخدمات الصحية المثلى للرضع وصغار الأطفال، وبخاصة الرضاعة الطبيعية بشكل حصري لمدة تصل إلى ستة أشهر، تتبعها تغذية تكميلية كافية (تمتد من ستة أشهر إلى 24 شهراً).

إجراءات موصى بها لمعالجة زيادة الوزن والبدانة في مرحلة الطفولة

- التوصية 38: تقديم مشورة غذائية للنساء أثناء الحمل لكسب الوزن الصحي والتغذية الكافية.

⁸ كما حددتها اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الأمومة رقم 183 والتوصية 191 المطابقة لها.

- التوصية 39: تحسين الوضع التغذوي للأطفال ونموهم، خاصة من خلال معالجة تعرض الأمهات لتوفر الأغذية المكملة وتسويقها ومن خلال تحسين برامج التغذية التكميلية للرضع والأطفال الصغار.
- التوصية 40: تنظيم تسويق الأغذية والمشروبات غير الكحولية للأطفال وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية.
- التوصية 41: إيجاد بيئة مواتية تفضي إلى تشجيع ممارسة النشاط البدني لمعالجة نمط الحياة غير النشطة منذ المراحل المبكرة من الحياة.

إجراءات موصى بها لمعالجة فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب

- التوصية 42: تحسين المتناول من المغذيات الدقيقة من خلال أغذية غنية بالمغذيات، وخاصة الأغذية الغنية بالحديد عند الاقتضاء، من خلال استراتيجيات التحسين والتكميل، وتشجيع نظم غذائية متنوعة وصحية.
- التوصية 43: توفير المتناول اليومي من الحديد وحمض الفوليك وغيره من مكملات المغذيات الدقيقة للحوامل كجزء من العناية في مرحلة ما قبل الولادة وبين فترة وأخرى للنساء الحائضات، إذ يصل معدل انتشار فقر الدم إلى 20 في المائة أو أكثر، وعلاجات التخلّص من الديدان عند الاقتضاء.

إجراءات موصى بها في مجال الخدمات الصحية لتحسين التغذية

- التوصية 44: تنفيذ سياسات وبرامج لضمان حصول الجميع على الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات واستخدامهم لها. وتوفير علاج وقائي للملاريا للحوامل في المناطق التي تنتشر فيها الملاريا بمعدلات متوسطة إلى مرتفعة.
- التوصية 45: توفير علاجات دورية للتخلص من الديدان لجميع الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة في المناطق الموبوءة.
- التوصية 46: تنفيذ سياسات وبرامج لتحسين القدرة على تقديم الخدمات الصحية لمنع الأمراض المعدية الأخرى ومعالجتها⁹.
- التوصية 47: توفير مكملات الزنك لخفض مدة الإسهال وحدّته لدى الأطفال والحيلولة دون إصابتهم بنوبات لاحقة.
- التوصية 48: توفير الحديد، من جملة أشياء أخرى منها مكملات فيتامين (أ) للأطفال في سن ما قبل المدرسة لخفض خطر الإصابة بفقر الدم.
- التوصية 49: تنفيذ سياسات واستراتيجيات لضمان أن تحصل النساء على معلومات شاملة وعلى خدمات رعاية صحية متكاملة تضمن الدعم الكافي لحمل آمن وولادة آمنة.

إجراءات موصى بها في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

⁹ بما في ذلك الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى طفلها والتلقيح ضد الحصبة والعلاج بالمضادات الحيوية للفتيات المصابات بالتهاب في المجاري البولية.

- التوصية 50: تنفيذ سياسات وبرامج تستخدم نهجاً تشاركية لتحسين إدارة المياه في الزراعة وإنتاج الأغذية¹⁰.
- التوصية 51: الاستثمار في تحسين إمكانية حصول الجميع على مياه شرب آمنة، بمشاركة المجتمع المدني وبدعم من الشركاء الدوليين، عند الاقتضاء، والالتزام بذلك.
- التوصية 52: تنفيذ سياسات واستراتيجيات تستخدم نهجاً تشاركية لضمان حصول الجميع على مرافق صحية كافية¹¹ وتعزيز ممارسات صحية أكثر أماناً، بما في ذلك غسل اليدين بالصابون.

إجراءات موصى بها بشأن سلامة الأغذية ومقاومة الميكروبات للأدوية

- التوصية 53: القيام، حسب الاقتضاء، بوضع وإقامة وإنفاذ وتقوية نظم مراقبة وطنية، بما في ذلك مراجعة وتحديث التشريعات واللوائح التنظيمية الخاصة بسلامة الأغذية، ليطحى منتج وموردو الغذاء على امتداد سلسلة الأغذية في عملهم بالمسؤولية.
- التوصية 54: المشاركة بنشاط في عمل هيئة الدستور الغذائي بشأن التغذية وسلامة الأغذية وتنفيذ المعايير المعتمدة دولياً على المستوى الوطني.
- التوصية 55: المشاركة والمساهمة في شبكات دولية لتبادل المعلومات بشأن السلامة الغذائية، بما في ذلك إدارة الحالات الطارئة¹².
- التوصية 56: رفع مستوى الوعي بين أصحاب المصلحة المعنيين بشأن المشاكل التي تطرحها مقاومة الميكروبات للأدوية، وتنفيذ تدابير متعددة القطاعات ملائمة لمعالجة مقاومة الميكروبات للأدوية، بما في ذلك الاستخدام الرشيد لمضادات الميكروبات في الطب البيطري والطب البشري.
- التوصية 57: وضع وتنفيذ خطط توجيهية وطنية للاستخدام الرشيد لمضادات الميكروبات في الحيوانات المنتجة للأغذية وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً التي تعتمدها المنظمات الدولية المختصة للحد من الاستخدام غير العلاجي لمضادات الميكروبات والتخلص التدريجي من استخدامها كمادة محفزة للنمو في ظل عدم توفر تحليل للمخاطر على النحو المبين في مدونة الدستور الغذائي للممارسات 2005-CAC/RCP61.

توصيات تتعلق بالمساءلة

- التوصية 58: تشجّع الحكومات الوطنية على وضع أهداف تغذوية ومعالم لمراحل وسيطة تتسق مع الإطار الزمني للتنفيذ (2016-2025) وكذلك مع الأهداف العالمية للتغذية والأمراض غير السارية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية. وهي مدعوة إلى أن تدرج في أطرها الوطنية للرصد مؤشرات متفق عليها دولياً للنتائج التغذوية (لتتبع التقدم المحرز في تحقيق

¹⁰ بما في ذلك من خلال خفض هدر المياه في الري واستراتيجيات للاستعمالات المتعددة للمياه (بما يشمل المياه العادمة) والاستخدام الأفضل للتكنولوجيا المناسبة.

¹¹ بما في ذلك من خلال إجراء تقييم فعال للمخاطر والممارسات الإدارية حول الاستخدام الآمن للمياه العادمة والصرف الصحي.

¹² الشبكة الدولية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية (http://www.who.int/foodsafety/areas_work/infosan/en).

الأهداف الوطنية)، وتنفيذ برامج التغذية (بما في ذلك تغطية التدخلات)، وبيئة لسياسات التغذية (بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والقدرات والاستثمارات في مجال التغذية)¹³. وينبغي أن يتم الرصد إلى أقصى حد ممكن بواسطة الآليات القائمة.

– التوصية 59: ستجمع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية معاً التقارير عن تنفيذ التزامات "إعلان روما عن التغذية" بتعاون وثيق مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على أساس التقييم الذاتي للبلدان وكذلك المعلومات المتاحة من خلال آليات الرصد والمساءلة (كتقارير التقييم الذاتي لحركة "تعزيز التغذية"، والتقارير المقدمة إلى مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة وجمعية الصحة العالمية وتقرير التغذية العالمي، على سبيل المثال).

– التوصية 60: يطلب من الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة النظر في وضع تقارير عن المتابعة الشاملة للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية على جداول أعمال الدورات العادية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة واجتماعات اللجان الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، ربما على أساس مرة كل سنتين. ويطلب أيضاً من المديرين العامّين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إحالة مثل هذه التقارير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

¹³ يمكن وضع أطر للرصد بناء على إطار الرصد العالمي لتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال، وإطار رصد خطة العمل العالمية المتعلقة بالأمراض غير السارية، فضلاً عن مؤشرات رصد الأمن الغذائي (انتشار سوء التغذية للفاو، والمقياس التجريبي لانعدام الأمن الغذائي، وغير ذلك من المؤشرات المستخدمة على نطاق واسع).

الملاحق

الملحق الأول: بيانات المواقع

الجزائر

التحفظ

تدعو الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أمانة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية إلى إدراج التحفظ الذي أعربت عنه الجزائر بشأن الفقرة 14 (ب)، الفقرة 12 (د) مكرراً ثانياً، من الإعلان السياسي للمؤتمر في التقرير النهائي لهذا المؤتمر.

وتؤكد الجزائر الحفاظ على "الفقرة 12 (ب) مكرراً ثانياً" من البيان السياسي، التي تقرأ على النحو التالي: "تعزيز حق الإنسان في التنمية يعني أيضاً الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير وممارسة حقها غير القابل للتصرف في السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية"، على نحو ما أشار إليه وفدنا خلال اجتماع مجموعة العمل المفتوحة العضوية، الذي انعقد في روما خلال الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر/تشرين الثاني 2014 وعلى نحو ما هو مذكور في النص الذي وافق عليه الاجتماع.

ونحن نعتقد أن الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال تحرم بصورة منتظمة من حق الوصول إلى ثرواتها ومواردها الطبيعية ومن ممارسة حقها في التنمية؛ وهو ما يؤثر ويعيق مسيرتها نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.

ونحن نذكر بأن هذا البيان بيان سياسي وأن مسألة التغذية تهم المجتمع الدولي بأكمله، بما في ذلك الأشخاص المستضعفون ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال.

وإن حذف الفقرة (الفقرة 12 (ب) مكرراً ثانياً) والاستعاضة عنها بالفقرة الجديدة (14 (د))، التي تقرأ على النحو التالي: "يعتبر الوصول غير التمييزي والمضمون للموارد واستخدامها بما يتماشى مع القانون الدولي مهمين للأمن الغذائي والتغذية" يفرغ الفقرة من جوهرها ولا يلبي الاحتياجات الغذائية والتغذوية لهؤلاء الأشخاص.

كندا

توضيح الموقف

إعلان روما عن التغذية وإطار العمل

المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية

إن كندا مسرورة لإقرار إعلان روما عن التغذية وإطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وتؤكد مجددا التزامها بالتوصل بشكل تدريجي إلى الأعمال الكاملة لحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، بما في ذلك الحصول على الغذاء الكافي، وبما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع، على نحو ما هو مبين في المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الولايات المتحدة الأمريكية

توضيح الموقف للتسجيل في المحضر

ترى الولايات المتحدة أن الإعلان السياسي وإطار العمل الطوعي خطوات مهمة في جهودنا الجماعية الرامية إلى النهوض بالأمن الغذائي العالمي.

وإن الدول مسؤولة عن تنفيذ التزاماتها الدولية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وهذا ينطبق على جميع الالتزامات التي تتعهد بها دولة ما، بغض النظر عن العوامل الخارجية. ولا تتفق الولايات المتحدة الأمريكية مع أي قراءة للإعلان أو الإطار تعتبر أن الدول تتحمل التزامات معينة ناشئة عن الحق في الغذاء خارج حدود الولاية الإقليمية؛ ولا يغير اعتماد هاتين الوثيقتين اليوم، بأي حال من الأحوال، التفسير المناسب لأي صك دولي آخر أو يقوض أو يعدل التزامات الولايات المتحدة الأمريكية أو أي حكومة أخرى، فيما يتعلق باتفاقات التجارة والاستثمار أو ولايات المفاوضات التجارية الجارية.

وتدعم الولايات المتحدة حق كل إنسان في التمتع بمستوى معيشي لائق، بما في ذلك الغذاء، على نحو ما يقر به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا تقر الولايات المتحدة، بانضمامها إلى توافق الآراء بشأن الإعلان السياسي وإطار العمل، بأي تغيير في الحالة الراهنة للقانون الدولي التقليدي أو العرفي أو الالتزامات ذات الصلة، بما في ذلك الحقوق المتصلة بالغذاء، أو في تفسير الالتزامات المتعلقة بالتجارة أو الاستثمار، بما في ذلك تلك المتعلقة بالملكية الفكرية، والصحة العامة، وتدابير الصحة أو الصحة النباتية. وتعيد الولايات المتحدة التأكيد على رأيها الذي مفاده أنه ينبغي للأفراد، وليس الحكومات، تحديد الأغذية التي تتماشى مع ثقافة وتقاليد كل فرد، وإن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترى ما يشير إلى خلاف ذلك في الإعلان السياسي أو إطار العمل. ولا تقبل الولايات المتحدة الأمريكية أي شيء، سواء في الإعلان السياسي أو إطار العمل، يمكن أو ينبغي اتخاذه لتقديم أي توجيهات بشأن تفسير أي صك دولي.

فالولايات المتحدة ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبناء على ذلك، نفسر إشارات هذا القرار إلى الحق في الغذاء، فيما يتعلق بالدول الأطراف في هذا العهد، على ضوء المادة 2 (1). كما أننا نفسر إشارات هذين الوثيقتين إلى التزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالحق في الغذاء على أنها تنطبق بالقدر الذي تعهدت به بهذه الالتزامات. وتعتمد الولايات المتحدة، على المستوى المحلي، سياسات تعزز فرص الحصول على الأغذية، ونحن نهدف إلى إيجاد عالم يحصل فيه كل فرد على ما يكفي من الأغذية، لكننا لا نعتبر الحق في الغذاء التزاماً واجب النفاذ.

الملحق الثاني: نتائج الأحداث السابقة للمؤتمر

نتائج اجتماع البرلمانين

نحن، أعضاء البرلمان من مختلف أنحاء العالم، اجتمعنا في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 في روما بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (روما، 19-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014)، أصدرنا البيان التالي كمساهمة في النتيجة الختامية للمؤتمر.

إننا نعرب عن قلقنا العميق لأنه، على الرغم من التقدم المحرز في الحد من الجوع ونقص التغذية في مختلف أرجاء العالم، لا يزال هناك 805 ملايين شخص يعانون من الجوع المزمن، وأكثر من 161 مليون طفل من التقرم، و99 مليون من نقص الوزن، و51 مليون من الهزال (انخفاض الوزن قياس إلى الطول)، في الوقت الذي يعاني فيه ملياران من الأشخاص من نقص المغذيات الدقيقة المختلفة، وما يزيد عن 500 مليون راشد من البدانة. ونشدد على أن القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله أمر لا غنى عنه يهيم كل بلد ويجب أن يتحقق خلال فترة حياتنا.

ونحن ندرك الفرصة التي يتيحها المؤتمر بالنسبة للبرلمانات باعتبارها مؤسسات يمكن أن تعالج سوء التغذية تماشياً مع ولاياتها الدستورية.

ونحيط علماً بالالتزامات التي تم التعهد بها من خلال إعلان روما عن التغذية وإطار العمل ذي الصلة، ولا سيما تلك التي تتعلق بدور البرلمانات في معالجة سوء التغذية ومن ثم المساهمة في رؤيتنا المشتركة لعالم مستدام ينعم فيه الجميع بما يكفي من الأمن الغذائي والتغذية.

ونقر بالدعم الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة ومديرها العام جوسيه غراسيانو دا سيلفا، لتعزيز مساهمة البرلمانات ودورها في التقدم لتحسين التغذية.

ونؤكد من جديد على حق كل شخص في الحصول على أغذية آمنة وكافية ومغذية بما يتماشى والحق في الحصول على الغذاء الكافي، والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع، ونسلم بضرورة مواصلة الإقرار به من خلال أحكام دستورية وتشريعية محددة.

وفي أعقاب اعتماد إعلان روما عن التغذية وإطار العمل ذي الصلة، نرى أن ثمة حاجة ملحة بالنسبة للبرلمانات للدعوة لاستجابات أكثر فعالية لمعالجة سوء التغذية، مع ضمان صون السياسات العامة من تضارب المصالح الحقيقي أو المتصور.

ونشدد على أهمية الحوار البرلماني في البلدان والأقاليم وعلى الصعيد العالمي من أجل تبادل الممارسات الجيدة والخبرات في ضمان ما يكفي من الأمن الغذائي والتغذية. وفي الوقت ذاته، نشجع الزملاء في مختلف أنحاء العالم على مواصلة العمل لتعزيز مؤسساتهم البرلمانية من خلال اتخاذ تدابير استباقية لتزويد البرلمان بالمزيد من السلطات الخاصة بالمساءلة والرقابة.

ولذلك نناشد البرلمانات القيام بما يلي:

1- اعتماد غايات وطنية متعلقة بالتغذية ينبغي تحقيقها بحلول عام 2025، إضافة إلى مجموعة من المؤشرات الوطنية، مع مراعاة غايات التغذية العالمية الست المدرجة في خطة التنفيذ الشاملة بشأن تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال الصادرة عن

- منظمة الصحة العالمية والمجموعة الأساسية والمجموعة الموسعة من مؤشرات النتائج والتقدم، علاوة على الغايات المحددة في خطة التنمية لما بعد عام 2015.
- 2- واعتماد سياسات وخطط وطنية بشأن التغذية لبلوغ غايات التغذية الوطنية في عام 2025، مع الأخذ بعين الاعتبار الرؤية والالتزامات الواردة في إعلان روما عن التغذية وخيارات السياسة العامة المدرجة في إطار العمل.
- 3- ووضع التشريعات والإشراف على اللوائح لتهيئة بيئات تعزز الصحة وتشجيع الخيارات الصحية للجميع من خلال حماية المستهلكين وتنقيفهم وتمكينهم. وهذا يشمل اتخاذ تدابير، مثل وضع مواصفات خاصة بالتوسيم (بما في ذلك معلومات عن المحتوى من السكريات والأملاح والدهون والدهون التقابلية) تحترم حق الأفراد في المعرفة؛ لوائح التسويق بالنسبة للأطفال على وجه الخصوص؛ وتنقيف المستهلكين من خلال الحملات والمدارس الوطنية. ويمكن النظر في اتخاذ إجراءات بشأن التشريعات واللوائح لسياقات مختلفة، على سبيل المثال، في المدارس وأماكن العمل والمنازل والمدن والمجتمعات المحلية.
- 4- واعتماد السياسات والتشريعات التي تدعم إنتاج وتجهيز الأغذية ذات النوعية الجيدة الآمنة والمؤدية إلى نظام غذائي صحي، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تنويع الإنتاج الغذائي (في الفواكه والخضروات على وجه الخصوص)، ووضع وتطبيق معايير جودة الأغذية، وتحضير/ إعادة تحضير منتجات غذائية تقدم خيارات صحية بشكل أكبر. وضمان أن التشريعات التي تعتمدها البرلمانات لتحسين التغذية تولى اهتماما خاصا للدور الهام الذي يؤديه المزارعون الأسريون وأصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء المزارعات، في الحد من سوء التغذية.
- 5- واعتماد سياسات وتشريعات لتشجيع الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الأشهر الستة الأولى وحماية حق المرأة في الرضاعة الطبيعية.
- 6- ودعم السياسات والبرامج والتشريعات الهادفة إلى تحسين الوصول إلى نظم غذائية صحية من خلال الحد من الفقر وخلق فرص العمل والحماية الاجتماعية، بما في ذلك برامج الوجبات المدرسية.
- 7- ووضع التشريعات ودعم السياسات لتمكين المرأة ودعمها في دورها كمنتجة، وصاحبة دخل، ومقدمة للرعاية، مثل الانضمام إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحماية الأمومة وزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية الجيدة (بما في ذلك الرعاية قبل الولادة وبعدها).
- 8- والموافقة على زيادة مخصصات الميزانية وترتيبها حسب الأولوية لمعالجة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي واستكشاف توفير موارد كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك برامج تنمية القدرات لواجبي السياسات والمؤسسات الحكومية والجمهور العام.
- 9- والإشراف على مختلف القطاعات لضمان تناسق السياسات العامة (التجارة والتنمية الاقتصادية والزراعة والصحة والتعليم) ولضمان حصول مسألة معالجة سوء التغذية على استجابة شاملة ومتعددة القطاعات.
- 10- وتعزيز الترتيبات التعاونية داخل البرلمانات وعبرها لتحسين التغذية، والعمل عبر الخطوط الحزبية، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بالاستناد إلى استعراض وطني ودولي، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

11- والطلب بأن يُدرج الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية الثانية والثلاثين بعد المائة، في مارس/أذار 2015، بندا بشأن نتائج الاجتماع ومتابعة المؤتمر.

نتائج اجتماع منظمات المجتمع المدني

نحن، الحركات الاجتماعية التي تمثل الفلاحين وصغار الصيادين ومجتمعات الصيد والرعاة والفقراء في المناطق الحضرية والمستهلكين والنساء والشباب والشعوب الأصلية والعمال في مجالي الزراعة والأغذية، اجتمعنا، خلال الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر/تشرين الثاني، جنبا إلى جنب مع ممثلي منظمات المجتمع المدني التي تهتم بالمصلحة العامة والتي تشارك بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، لتبادل قيمنا وتطلعاتنا، ولتوحيد الجهود في رؤيتنا المشتركة بشأن كيفية القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، ومساءلة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية عن التزاماتها وتعهداتها.

فمن غير المقبول أنه في عالم من الوفرة، يخلد أكثر من 800 مليون من إخواننا وأخواتنا إلى النوم كل ليلة وهم يتضورون جوعا، ويعاني أزيد من نصف مليار شخص من البدانة، وأكثر من 150 مليون طفل من التقزم، وما يربو على 50 مليون طفل من الهزال، وأكثر من 40 مليون طفل من البدانة، وحوالي 800 000 رضيع يموتون كل سنة لعدم استفادتهم من الرضاعة الطبيعية على النحو الأمثل. وإن الظلم الذي يمثله سوء التغذية أدى إلى إزهاق أرواح عدة آلاف من أطفالنا منذ بدء هذه المناقشة. وكان ينبغي معالجة هذه المشاكل منذ أمد طويل.

وينعقد هذا المؤتمر، بعد مضي 22 سنة على المؤتمر الأول، دون إجراء تقييم صحيح للتقدم المحرز أو الإخفاق المسجل ودون مشاركة كبيرة للمجتمع المدني، ولا سيما الأشد تضررا من الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله. ونحن نشعر بالأسى لأن المؤتمر الأول لم يخلف وراءه أي شيء يذكر، ونحن لا نرغب في أي يكون ذلك مصير هذا المؤتمر أيضا.

ويعتبر اختتام مفاوضات المؤتمر خطوة تحظى بالترحيب، ولا سيما تركيزها على سوء التغذية بجميع أشكاله. ولكننا نعتبر ذلك غير كاف لمواجهة حجم تحدي سوء التغذية في العالم.

وإننا نؤكد مجددا أن الغذاء هو تعبير عن القيم والثقافات والعلاقات الاجتماعية وتقرير الأفراد لمصيرهم، وأن تغذية أنفسنا والآخرين تجسد سيادتنا وملكيّتنا وتمكيننا. فعندما نغذي أنفسنا ونتناول الطعام مع أسرنا وأصدقائنا وأفراد مجتمعنا، نعيد تأكيد هوياتنا الثقافية وتربطنا مع الطبيعة، وتحكمنا في مسار حياتنا وكرامتنا الإنسانية. لذلك، يقتضي فهم تحدي سوء التغذية بجميع أشكاله إجراء تحليل شامل ومتعدد التخصصات، يجمع بين وجهات النظر السياسية والفنية.

ونحن ندرك أن النظام الغذائي ونموذج الإنتاج الزراعي الصناعي المهيمنين حاليا ليسا عاجزين عن معالجة مشاكل سوء التغذية الحالية فحسب ولكنهما ساهما أيضا في خلق أشكال مختلفة من سوء التغذية وفي انخفاض تنوع وجباتنا الغذائية وجودتها. وإن اتفاقات التجارة، ودعم نماذج الأعمال التجارية الزراعية، وتشجيع الزراعة الأحادية والكائنات المعدلة وراثيا، واستحواذ الشركات على الأراضي والمحيطات والبحيرات والأنهار والموارد المائية، ونقص الاستثمار في إنتاج الأغذية صغير النطاق، كلها عوامل أدت إلى نزوح صغار المنتجين وإفقارهم في مختلف أنحاء العالم. كما أن عدم احترام تنقل العديد من المنتجين، واستقرارهم القسري، وعدم احترام حيازة المجتمعات المحلية لمواردها الطبيعية، وخصخصة هياكل الحوكمة أو تدميرها، تسببت كلها في سوء التغذية وحدوث ضرر بيئي مع آثار لا رجعة فيها على النظم الإنتاجية.

وأدى ذلك أيضا إلى آثار بيئية سلبية جدا، مثل تآكل التربة والتلوث، وتحمض المحيطات، وفقدان الخصوبة، والحد من التنوع البيولوجي، وتغير المناخ. وساهم تسويق المنتجات الفائقة التجهيز في ارتفاع حاد في معدلات البدانة في حين أن الممارسات غير الأخلاقية لمنتجات

المستحضرات البديلة لحليب الأم تستمر في تفويض ممارسة الرضاعة الطبيعية التي تنقذ الأرواح. ويعتبر استحكام عدم المساواة بين الجنسين والانتهاكات المستمرة لحقوق المرأة من بين الأسباب الجذرية لسوء التغذية لدى النساء والأطفال. وإن ضمان تغذية سليمة ضرب من الضروب المستحيل إذا كانت قلوب الناس وعقولهم منتهكة.

وإذ نأخذ ذلك بعين الاعتبار، فإننا نؤكد من جديد أنه لا يمكن معالجة التغذية إلا في سياق نظم غذائية محلية نشطة ومزدهرة متجذرة بعمق من الناحية البيئية وسليمة بيئياً ومناسبة ثقافياً واجتماعياً. ونحن مقتنعون بأن السيادة الغذائية شرط مسبق أساسي لكفالة الأمن الغذائي وضمان حق الإنسان في أغذية وتغذية مناسبة. وفي هذا السياق، من الضروري التأكيد على الطابع المركزي لمنتجات الأغذية الصغار والأسريين باعتبارهم الجهات الفاعلة والمحركة الأساسية للنظم الغذائية المحلية والمستثمرين الرئيسيين في قطاع الزراعة. وإن وصولهم الآمن إلى الموارد والتحكم فيها، مثل الأراضي والمياه والموارد المائية، وطرق التنقل المناسبة، والبذور المحلية، والسلالات، وجميع الموارد الوراثية الأخرى، والموارد الفنية والمالية، إضافة إلى الحماية الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للنساء، كلها عوامل أساسية لضمان وجبات غذائية متنوعة وتغذية كافية.

لذلك يصبح من الضروري معالجة العوامل المحددة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لسوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك نقص التغذية والتقزم والهزال ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والبدانة والأمراض غير المعدية ذات الصلة بالنظام الغذائي. لكن صياغة أي سياسة وبرنامج وخطة عمل بشأن الأغذية والتغذية ينبغي أن تقوم على فهم لا لبس فيه للحقوق في الغذاء الكافي والتغذية والصحة والمياه الصالحة للشرب الكافية، باعتبارها حقوق إنسان أساسية، تحدد الأفراد كأصحاب حقوق والدول كجهات تقع على عاتقها واجبات وتلتزم باحترام هذه الحقوق وغيرها من الحقوق ذات الصلة بحمايتها والوفاء بها.

المساءلة والمتابعة

يعتبر هذا المؤتمر خطوة أخرى في معالجة مشكلة طال أمدها. وهناك حاجة ملحة لتعزيز الالتزام الحكومي والارتقاء بمستوى الطموح. ويجب تحقيق ذلك من خلال عملية متابعة فعالة، بمشاركة نشطة للحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، ومع جدول زمني واضح لبلوغ الأهداف وكذلك مؤشرات ومعايير محددة لرصد التقدم المحرز.

وإن المساءلة الشديدة أمر لا غنى عنه لضمان أن الالتزامات التي يتم التعهد بها في المؤتمر تسهم فعلا في وضع حد لسوء التغذية بجميع أشكاله. ونحن نقدر جهود منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتنسيق خطط عملهما في ضوء نتائج المؤتمر ونرحب بتأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة وإشرافها. بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق نظرا إلى أن آليات الحوكمة والمساءلة فيما يتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر تبدو غير واضحة ومجزأة وغير مترابطة ومزدوجة. وفي هذا السياق، نناشد الدول الأعضاء الالتزام بإقامة آلية حوكمة متناسقة وقائمة على المساءلة والمشاركة، يتم صونها من تأثير غير ضروري من جانب الشركات. وينبغي لهذه الآلية أن تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والشفافية، والديمقراطية، وإشراك المجتمع المدني مباشرة، ولا سيما السكان وأفراد المجتمعات المحلية الأكثر تضررا من مختلف أشكال سوء التغذية.

ونحن نوصي بالجهات التالية باعتبارها مناسبة لإجراءات المتابعة:

أولاً، نحن نقر بأن لجنة الأمن الغذائي العالم للأمم المتحدة (اللجنة) – مع التأكيد مجدداً على دورها باعتبارها المنتدى العالمي الأشمل الذي تقوده الحكومات بين جميع الأطراف المعنية – هي المنبر الهام الذي ينبغي فيه تنسيق السياسات لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وفي هذا السياق، من المهم تحقيق الاتساق بين عملية متابعة المؤتمر والإطار الاستراتيجي العالمي للجنة. ونظراً إلى أن اللجنة، رغم ولايتها، قد ركزت حتى الآن وبشكل أساسي على الأمن الغذائي، فإننا نحث الدول الأعضاء في اللجنة على أن تدرج تماماً التغذية في خطة عملها وأن تضمن إشراك منظمة الصحة العالمية رسمياً في الأمانة والمجموعة الاستشاري.

ثانياً، ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أن إطار التنمية لما بعد عام 2015 يتماشى مع مقتضيات الأمن الغذائي والتغذية وأن يتضمن أهدافاً وغايات طموحة، مع مؤشرات قوية ومساءلة فيما يتعلق بالغايات في جميع الأهداف الإنمائية المستدامة ذات الصلة.

ثالثاً، يجب على الدول الأعضاء أيضاً وضع غايات خاصة بالتغذية ومعالم وسيطة تماشياً مع الإطار الزمني لتنفيذ غايات التغذية العالمية الست المتفق عليها الصادرة عن جمعية الصحة العالمية (2025) والغايات ذات الصلة في إطار الرصد العالمي المتعلق بالأمراض غير المعدية المنبثق عن منظمة الصحة العالمية. وعلى هذا النحو، ينبغي الإبلاغ عن التقدم المحرز في بلوغ هذه الغايات ورصده في إطار جمعية الصحة العالمية جنباً إلى جنب مع الإبلاغ عن التزامات سياسات التغذية.

وأخيراً، ينبغي للدول الأعضاء أن تطلب بأن يقوم مجلس حقوق الإنسان بضمان اتساق متابعة المؤتمر والسياسات ذات الصلة مع احترام الحق في الغذاء الكافي والتغذية الكافية والحقوق ذات الصلة وحمايتها وإعمالها.

حقوق الإنسان والنهج المستند إلى الحقوق في مجالي الأمن الغذائي والتغذوي

ندعو الدول الأعضاء إلى ضمان أن السياسات العامة الوطنية والدولية تحترم التزامات حقوق الإنسان وتحميها وتفي بها، والعمل وفقا لإعمال الحق في الغذاء الكافي والتغذية الكافية والحقوق ذات الصلة.

وتعتبر النساء عوامل التغيير الأساسية في مكافحة سوء التغذية بجميع أشكاله. وقد أخفق المؤتمر حتى الآن في أخذ هذا الدليل بعين الاعتبار على النحو الواجب. وإن الإعمال الكامل لحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة أمر محوري لتطبيق الحق في الغذاء الكافي والتغذية الكافية للجميع. وعلى هذا النحو، نناشد الدول الأعضاء وضع سياسات تمكن المرأة، بما في ذلك إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، ودعم الرضاعة الطبيعية في أماكن العمل، والحماية الاجتماعية الشاملة. كما نناشد الدول الأعضاء ضمان الإقرار الاجتماعي بالعمل غير مدفوع الأجر - من خلال آليات للدعم الاجتماعي والمجتمعي- وتشجيع إعادة توزيع المهام المنزلية بين الرجل والمرأة. كما نحث الدول الأعضاء على ضمان القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

ونظرا إلى أن الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة وصحتها تؤثر تأثيرا مباشرا في مكافحة سوء التغذية، فإنه يجب ضمانها، بما في ذلك الالتزام ببذل جهود للقضاء على زواج الأطفال والحوول دون حمل المراهقات غير المرغوب فيه.

وإن الرضاعة الطبيعية هي أول فعل من أفعال السيادة الغذائية بجميع أبعادها. ويجب أن يشكل دعم الرضاعة الطبيعية وتغذية الأطفال الصغار المثلى جزءا لا يتجزأ من نظم الرعاية الصحية والسياسات الصحية، بعيدا عن التأثير التجاري. وننحن نشاد الدول الأعضاء ضمان أن الاستراتيجية العالمية بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال توجه العمل في مجالي السياسات والبرنامج. كما ندعو الدول الأعضاء إلى حماية الأطفال من التسويق الشديد وغير الملائم للمستحضرات البديلة لحليب الأم من خلال اعتماد المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم وقرارات منظمة الصحة العالمية ذات الصلة، وإقامة آليات فعالة للرصد والإنفاذ. وإن الإجراءات الخاصة بالمغذيات الدقيقة والمكملات ذات الصلة ينبغي ألا تقوض الرضاعة الطبيعية والأغذية المستدامة والمتنوعة حيويًا والمحلية والمناسبة ثقافيا، وأن تتماشى مع سياسات التغذية الحكومية.

وشكل صغار المزارعين والرعاة وصغار الصيادين ومجتمعات الصيد والعاملون في مجالي الزراعة والأغذية والشعوب الأصلية، والمعدمون، ونساء وشباب الريف، المنتجين الرئيسيين للأغذية في مختلف أنحاء العالم ومساهماتهم في ضمان نظم غذائية صحية أمر ضروري. إلا أن حقوق الإنسان الخاصة بهم تنتهك يوميا. ولهذا السبب، نحث الدول الأعضاء على احترام حقوق الفلاحين والبيئة التي يعيشون فيها، ونرحب وندعم إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح عضوية معني بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

وإن النظم الغذائية للسكان الأصليين تدعم وتغذي ثقافتنا واقتصاداتنا التقليدية. إلا أن الانتهاكات المنهجية لحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والمحيطات والبحار والممرات المائية الداخلية، والبحيرات، والموارد الأخرى، تنطوي على آثار سلبية غير متناسبة على سبل كسب العيش، بما في ذلك الوصول إلى الأغذية التقليدية. ونحن نشدد على ضرورة اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في مجالي التغذية والأغذية على نحو ما يفهم من خلال عدسة معايير حقوق الإنسان القائمة، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام 2007 كمييار أدنى.

ونحن ندعو الدول الأعضاء إلى التعاون في دعم نظم الإنتاجية في مجالات الإنتاجية الحدية، وحماية آليات الصمود مثل ممرات التنقل الموسمي، بالإضافة إلى أراضي المشاع والمستخدمة موسمياً، وإزالة الحواجز التي تعيق التنقل، ومن ثم التقليل من حاجة المجتمعات المحلية إلى المساعدة الإنسانية.

ونطلب أيضاً أن تولي الدول الأعضاء اهتماماً خاصاً للعاملين في الزراعة والمزارع. فهناك أكثر من 200 مليون عامل يعانون من الجوع وسوء التغذية، ويفتقرون إلى دخل كافٍ لشراء ما يكفي من الأغذية المغذية لأنفسهم وأسرهم. والحل لا يكمن في توفير المكملات الغذائية، بل ينبغي لأصحاب العمل أن يكونوا مسؤولين عن دفع أجور تكفي للعيش للعمال.

نظم الأغذية والزراعة المحلية ذات السيادة المستندة إلى المبادئ الإيكولوجية الزراعية

يجب أن تكون التغذية جزءاً لا يتجزأ من النظم الغذائية المحلية المستندة إلى السيادة الغذائية، وصغار منتجي الأغذية، والمبادئ الإيكولوجية الزراعية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والبذور والسلالات الحيوانية المحلية، والمعرفة والممارسة التقليدية، والأسواق المحلية، وأن تضمن التنوع البيولوجي المستدام والقادر على الصمود وتنوع الوجبات الغذائية.

وإننا نندد بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية السلبية الناجمة عن الاستحواذ العالمي على الأراضي والمحيطات والبحيرات والأنهار، والموارد المائية، وأثرها الخطير على السيادة الغذائية.

وندعو الدول الأعضاء إلى الإقرار بأن النظم الغذائية المحلية المستدامة والقادرة على الصمود التي يفوقها صغار منتجي الأغذية يمكن أن تواجه على نحو أفضل التهديد الذي يشكله تغير المناخ، والالتزام باتخاذ إجراءات منسقة تعزز النظم الغذائية المحلية، بما في ذلك تعزيز الأسواق المحلية والإقليمية وضمان نظم إيكولوجية صحية. وسيؤدي ذلك بكل تأكيد إلى تحسينات جوهرية في مجال التغذية، وسيسهم بشكل كبير في الوقاية من سوء التغذية بجميع أشكاله.

كما نناشد الدول الأعضاء ضمان أن الحكومات الإقليمية والسلطات المحلية تنشئ أجهزة مناسبة ومتعددة الجهات الفاعلة خاصة بحوكمة السياسة الغذائية المحلية وتشمل المستهلكين وصغار منتجي الأغذية المحلية. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى إصلاحات في ممارسة مشتريات الأغذية المحلية الحالية للمطاعم المدرسية، ودور المسنين والمستشفيات وغيرها من المؤسسات العامة إضافة إلى محلات البقالة الاجتماعية لتشمل بنوداً تعطي الأفضلية لتوفير منتجات محلية طازجة من قبل صغار المنتجين المحليين.

الإدارة المتماسكة والمنسقة للتغذية طوال دورة الحياة وعلى جميع المستويات

إننا ندعم اعتماد نهج متكامل لمكافحة سوء التغذية يبني قدرات المجتمع المحلي، ويشجع التغذية المثلى للرضع وصغار الأطفال، ولاسيما الرضاعة الطبيعية، ويحسن المتناول الغذائي للنساء والأطفال خلال الألف يوم الأولى، ويحسن النظم الغذائية المغذية، جنباً إلى جنب مع المكملات وفقاً لتوصية منظمة الصحة العالمية في المناطق التي يعتبر فيها نقص المغذيات الدقيقة مشكلة صحية عامة.

وينبغي للالتزامات المتعلقة بالسياسات والبرامج التي يجب أن تتبع المؤتمر أن تعالج الأسباب الجذرية لسوء التغذية بجميع أشكاله بين جميع الفئات العمرية، بما في ذلك الرضع

وصغار الأطفال والمراهقون والبالغون وكبار السن والمعاقون، والمهمشون، والعمال الفقراء والفئات المستضعفة الأخرى. ويشمل ذلك إسراع وتيرة التقدم في جميع غايات التغذية العالمية الست التي وضعتها جمعية الصحة العالمية - التقزم، وفقر الدم، وانخفاض الوزن عند الولادة، والوزن الزائد، والرضاعة الطبيعية الحصرية والهزال - والغايات العالمية لمنظمة الصحة العالمية المتعلقة بالأمراض غير المعدية.

وللقيام بذلك، نناشد الدول الأعضاء الإقرار بأن تغذية الأطفال الصغار والفتيات المراهقات والنساء - ولا سيما خلال فترة الألف يوم الأولى بين الحمل وسن الثانية - غاية في الأهمية نظراً إلى أنها تساعد على إرساء أساس التنمية البشرية.

كما ندعو الدول الأعضاء إلى اعتماد مبدأ "عدم إلحاق أي ضرر" كخط الأساس لأي سياسة، بما في ذلك الزراعة ومصايد الأسماك والحراجه والأغذية، وضمان أن هذه السياسات لا تؤدي على الأقل إلى إلحاق الضرر بتغذية الأفراد بل تهدف إلى تحسين حالتهم التغذوية. وإضافة إلى ذلك، غالباً ما تسفر حالات الأزمات والأزمات الممتدة عن برامج معونة دولية وإقليمية لا تلبى الاحتياجات التغذوية الفعلية للمجتمعات المتضررة وتنفذ دون استشارة المجتمعات المحلية.

وإن الغالبية العظمى لحالات وفاة الأطفال دون سن الخامسة بسبب سوء التغذية لا تحدث في حالات الطوارئ الحادة وإنما في البلدان المستقرة نسبياً. ومن الضروري أن تعالج عملية متابعة المؤتمر العوامل المحددة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العميقة لسوء التغذية، وعلى وجه الخصوص، المستويات العالية لسوء التغذية الحاد. وفي هذا السياق، نحث الحكومات على دعم نهج معالجة مناسبة، مثل معالجة سوء التغذية الحاد على مستوى المجتمع المحلي (CMAM)، والتدابير الوقائية التي تؤدي إلى تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز النظم الصحية والغذائية، إضافة إلى سبل كسب العيش ونظم الإنتاج القادرة على الصمود. كما ندعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بإدراج الإجراءات الهادفة إلى تحسين التغذية في كل القطاعات والبرامج، بما في ذلك تلك التي تركز على المياه والصرف الصحي، والتعليم، وتمكين المرأة، والزراعة. كما نحث الدول الأعضاء على الاعتراف بالمعارف التقليدية التي تضمن التغذية، وإثباتها واحترامها وحمايتها.

ونحث كذلك الدول الأعضاء على معالجة الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية على مستوى المجتمع المحلي ذات الصلة بالأغذية والرعاية والصحة حتى تقتصر النهج القائمة على المنتجات على ظروف معينة، بما في ذلك معالجة سوء التغذية الحاد، ولا تتداخل مع نهج بناء القدرات التصاعديّة والمحلية والقائمة على حقوق الإنسان والأغذية والهادفة إلى الوقاية من جميع أشكال سوء التغذية.

ويتمتع المستهلكون بحق في خيارات غذائية مناسبة ثقافياً وصحية وفي المتناول وبأسعار معقولة، وفي الحماية (لا سيما الأطفال) من التسويق الشديد للمواد الغذائية والمشروبات غير الصحية التي تعزز سوء التغذية والبدانة والأمراض غير المعدية ذات الصلة بالنظام الغذائي. وندعو الدول الأعضاء إلى وضع وتنفيذ السياسات التي تشجع استهلاك وجبات مغذية بشكل طبيعي، وتعزز النشاط البدني في ظروف بيئية صحية، ولا تشجع الاستهلاك المفرط للملح والسكر والدهون المشبعة. كما يجب تقنين الأغذية والمشروبات الفائقة التجهيز، وخاصة عندما تكون بأسعار معقولة، من خلال تدابير اقتصادية وتشريعية.

ومن حق المستهلكين أن يعرفوا، من خلال مصطلحات سهلة الفهم، المحتوى التغذوي للأغذية والمشروبات وأن يحصلوا على كامل المعلومات بشأن وجود المواد التي يحتمل أن تكون

ضارة إضافة إلى المكونات من المحاصيل المعدلة وراثيا على أي مستوى من مستويات سلسلة الإنتاج.

الحكومة الديمقراطية للأغذية والتغذية والإطار التنظيمي العالمي

يساورنا قلق بالغ لأن مجال السياسات الحكومية للنهوض بالتدابير ذات الصلة بالصحة العامة والأغذية والتغذية محدود جداً، بموجب النظم الحالية للتجارة والاستثمار (الثنائية والمتعددة الأطراف على حدٍ سواء).

لذلك، نحث الدول الأعضاء على حماية مجال السياسات العامة المتعلقة بالأغذية والتغذية والصحة من خلال ضمان امتثال اتفاقات التجارة والاستثمار للالتزامات الدولية القائمة فيما يخص الحق في غذاء الكاف وتغذية كافية، والحق في الصحة وحقوق الإنسان الأخرى. وعلاوة على ذلك، ندعو الدول الأعضاء إلى ضمان المشاركة العامة الفعالة وضمن مراعاة آراء الفئات الأشد تضرراً فيما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بالتجارة والاستثمار.

ويؤدي عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إضافة إلى اختلال توازن القوى القائم إلى عرقلة أعمال الحق في الغذاء والتغذية، والحق في الصحة. وثمة حاجة ملحة لضمان سلامة تقنين ومساءلة الجهات الفاعلة القوية اقتصادياً، مثل الشركات عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى تقنين ممارسات ومبادرات قطاع الشركات، داخل حدود الولاية الإقليمية وخارجها، التي قد تتداخل بشكل سلبي مع التمتع بحق الإنسان في الغذاء الكافي والتغذية الكافية، وحقوق النساء والحق في الصحة. وقد تشمل هذه الأنشطة، ضمن جملة أمور أخرى، الاستحواذ على الأراضي والمياه؛ تلوث التربة والأغذية والمياه والتلوث البشري بالمواد الكيميائية الزراعية؛ الاستغلال التجاري للبذور والسلالات الحيوانية؛ تسويق بدائل حليب الأم؛ إنتاج وتسويق الأغذية فائقة التجهيز والمتدنية الجودة على وجه الخصوص وليس الحصر بالنسبة إلى الأطفال. ولذلك نرحب بإنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية للعمل على صك ملزم قانوناً بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان وعلى أهبة الاستعداد لدعم عمل الحكومات في هذا المجال.

ويجب حماية مجال سياسات الحكومات، في جميع المراحل وعلى جميع المستويات، من تضارب المصالح جراء العلاقات غير المناسبة مع الجهات الفاعلة القوية اقتصادياً، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، تُحث الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة على تصميم وتنفيذ قواعد ولوائح فعالة بشأن تضارب المصالح، واستعراض وربما إنهاء أو إعادة تصميم جميع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والترتيبات متعددة أصحاب المصلحة، وفقاً لأحكام هذه القواعد واللوائح.

خلاصة

لقد مضت 22 سنة - جيل كامل - على انعقاد المؤتمر الدولي الأول للتغذية. ومن غير المقبول أن ملايين الأشخاص لا زالوا يعانون من أسباب سوء التغذية بجميع أشكاله التي يمكن اتقاء شرها، ولقوا حتفهم جراءها. وإن هذا العنف يجب أن يتوقف على الفور.

ونحن نناشد الدول الأعضاء التعهد بالتزامات واضحة وثابتة على المستويين الوطني والدولي لضمان الأعمال الكامل لحق الإنسان في غذاء كاف وتغذية كافية والحقوق ذات الصلة. وإننا لن نقف مكتوفي الأيدي ونشاهد مرور 22 سنة أخرى.

ونحن على أهبة الاستعداد لكي ندلو بدلونا ونتحمل مسؤولياتنا. ونطالب بأن ترقى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إلى مستوى الالتزامات الملقاة على عاتقها.

وإننا من هذا المنبر نعلن عقدا للعمل من أجل التغذية على الصعيد العالمي.

وقد آن الأوان الآن للتحرك والعمل!

نتائج اجتماع ممثلي القطاع الخاص

مقدمة

كان القطاع الخاص مسرورا لدعوته إلى المشاركة في المؤتمر الذي انعقد خلال الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وقد حضر المؤتمر بصفة مراقب أكثر من 90 ممثلا من الشركات وكيانات القطاع الخاص الأخرى. وتم تحديد الشبكات التالية لتنسيق لجنة توجيهية تابعة للقطاع الخاص من أجل وضع آليات للدعوة إلى مشاركة مفتوحة وشفافة لممثلي القطاع الخاص من جميع الأحجام وجميع الأقاليم:

- 1- آلية القطاع الخاص التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي للأمم المتحدة
- 2- شبكة الأعمال التابعة لحركة تعزيز التغذية
- 3- الاتحاد الدولي للألبان نيابة عن قطاع الثروة الحيوانية.

وفي حين مثل الوفد طائفة واسعة من المصالح، فإن ما وحد صفوفها هو الإيمان بواجب إعطاء الأولوية للتدخلات التغذوية، ولا سيما تلك الموجهة نحو تلبية احتياجات النساء والأطفال، والفئات الأشد ضعفا. وهذا يقتضي برمجة تدريجية - موجهة نحو مواجهة تحديات مثل التقزم - والرغبة في العمل معا. ويعتبر الابتكار والبحث والتعليم والتجارة مسائل ضرورية لتحسين فرص الحصول على الأغذية ذات النوعية الجيدة. وكل هذه المسائل تركز على الدور الأساسي الذي يؤديه المزارعون في إنتاج الأغذية التي نتناولها.

وقد طلبت الأجهزة الرئاسية لكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من المنظمين ضمان إجراء مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين قبل انعقاد المؤتمر. وفي ما يتعلق بالقطاع الخاص، انعقدت المشاورة في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. ويرد أدناه التقرير المنبثق عن هذه المشاورة.

1- الأولويات المحددة لآلية القطاع الخاص

يمكن رؤية أنشطة وتأثير القطاع الخاص عبر كامل سلسلة الإمدادات الغذائية - من المزرعة إلى مائدة الطعام. وإن ممثلي صناعة الأغذية في وضع فريد لتحديد مدى التعقيد الكامل لقضايا الأغذية والمساعدة في معالجته. ويمكن لمبادراتنا المساعدة في إحداث تغيير مستمر وإيجابي في حياة الناس والمجتمعات التي نؤثر فيها في مختلف أنحاء العالم.

وإننا نحث المؤتمر على دعم الأعمال التجارية والشراكات والمبادرات الجديدة لإحداث المزيد من التغييرات الإيجابية التي يمكن أن تساعد مئات الملايين من الأشخاص.

وعلى وجه التحديد، نحث المؤتمر على أن يطلب من الأعمال التجارية الغذائية وأصحاب المصلحة الآخرين القيام بما يلي:

- 1- زيادة جميع المزارعين للإنتاج الزراعي المستدام، ولا سيما المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة، ورجال الأعمال، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- 2- وإتاحة إمكانية الحصول على وجبات غذائية آمنة ومغذية ومتنوعة وبأسعار معقولة تعزز النتائج الصحية؛

3- ودعم التدخلات التغذوية المستندة إلى الأهداف بالنسبة إلى الفئات المستضعفة من السكان، وخاصة الفتيات المراهقات، والنساء الحوامل والمرضعات، والأطفال في فترة الألف يوم الأولى؛

4- وتشجيع الأنشطة التي تدعم التغذية والتعليم، وغيرها من المبادرات التي تمكن المرأة وتطور المجتمعات المحلية.

ويشكل التركيز على سلامة الأغذية إحدى المشاكل الأكثر أهمية وانتشارا في جهود التنمية المستدامة. كما أنها تعتبر أحد الحواجز التي تعترض سبيل الفرضية القائلة بأنه يمكن القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030.

وثمة أدلة دامغة تربط قضايا سلامة الأغذية بالتنمية الاقتصادية والبشرية. ويبعث حجم مشاكل سلامة الأغذية ومدى انتشارها على الذعر حقا:

- تمثل سلامة الأغذية، حتى في البلدان المتقدمة، تحديا كبيرا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، كان شخص واحد من أصل ستة أشخاص مصابا بأمراض متصلة بالأغذية في عام 2011، وهو ما تسبب في 50 مليون حالة مرض، و3 000 حالة وفاة، وفي تكلفة قيمتها 80 مليار دولار أمريكي. وفي أفريقيا، يلقى 2 000 شخص يوميا حتفهم جراء الأمراض ذات الصلة بسلامة الأغذية؛
- وإن 25 في المائة من المحاصيل الغذائية الأساسية ملوثة بالسموم الفطرية، بما في ذلك الأفلاتوكسين. ويمكن للتعرض لمستويات عالية من الأفلاتوكسين على المدى القصير أن يتسبب في الوفاة؛ ويمكن أن يسفر على المدى الطويل عن سرطانات الكبد، وهو يرتبط بشدة بالنقرم؛
- ومن الناحية الاقتصادية، تتكبد أفريقيا خسارة في الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي وحده جراء عدم استقاء معايير التصدير بكل بساطة، تبلغ قيمتها بين 450 و670 مليون دولار أمريكي سنويا؛
- ويتعرض 4.5 مليار شخص سنويا للأغذية الملوثة بالأفلاتوكسين.

وتتسم أسباب هذه الإخفاقات بالتعقيد لكن يمكن تطبيق تجربة القطاع والدروس المستخلصة للتخفيف من حدة العديد من هذه القضايا والمساعدة في إدارتها. وغالبا ما تمتلك الأعمال التجارية الأدوات والقدرات والخبرة اللازمة للتأثير في سلامة الأغذية، وبالتالي في حلول الأمن الغذائي. وإن القطاع الخاص ليس في وضع جيد للمساعدة في رفع مستوى سلامة الأغذية على الصعيد العالمي فحسب، ولكن هناك أيضا مسؤولية التعاون مع الهيئات التنظيمية والباحثين والمنظمات غير الحكومية للقيام بذلك. وبالإستعانة بهذه الأشكال من التعاون، يمكننا ضمان الإقرار بسلامة الأغذية كحق أساسي من حقوق الإنسان.

وإن الأمن الغذائي يتحقق عندما: "تتاح الفرصة لجميع الأشخاص في جميع الأوقات للحصول على غذاء كاف وآمن ومغذ". ومن الواضح أن الأمن الغذائي لا يمكن أن يتحقق دون سلامة الأغذية.

التماسات القطاع الخاص

من الواضح أن ضمان أغذية آمنة يشكل أحد أكبر تحديات الصحة العامة في عصرنا هذا ويستلزم إقامة التعاون بين الشركات والبلدان والوكالات.

- وإننا نطلب من المؤتمر الدعوة بصوت عال وواضح إلى القيادة والالتزامات والتعاون:
- 1- القيادة من قبل منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها لتنظيم المبادرات المناسبة وتسييرها وتحفيزها وتوفير الموارد اللازمة؛
 - 2- والالتزامات من قبل الحكومات الوطنية لتهيئة بيئة تمكينية إيجابية، والقضاء على الحواجز السلبية التي تعترض سبيل العمل، وتوفير الموارد اللازمة؛
 - 3- وإقامة التعاون والشراكات فيما بين القطاع الخاص ومنظمات البحث والمؤسسات وأصحاب المصلحة الآخرين لتسخير ما تتمتع به هذه الجهات من قدرات وخبرة فنية، وتوفير الموارد اللازمة للتنفيذ.
- وإننا نرحب بالقيادة المتواصلة لأعضاء المؤتمر وجميع الجهود التعاونية في المستقبل دعماً لهدفنا المشترك المتمثل في القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية في العالم.

2- الأولويات المحددة لشبكة الأعمال التابعة لحركة تعزيز التغذية

تكتسي المرأة أهمية حاسمة بالنسبة للتغذية – وهي حاسمة الأهمية بالنسبة إلى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التغذية. ولطالما أدت جميع أنواع أسواق المواد الغذائية والأعمال التجارية ذات الصلة دوراً مهماً في تحقيق نتائج التغذية. ولكن التحدي المائل، في ظل وجود مستويات مرتفعة بشكل غير مقبول من نقص التغذية المزمن، يكمن في تحسين قدرات النهج القائمة على الأعمال التجارية والأسواق لتوفير المواد الغذائية الأساسية للفئات الأشد تضرراً من نقص التغذية.

وتواجه المرأة حواجز مالية وفنية جمة، على غرار العديد من الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن لزيادة مننديات المشاركة مع الحكومات والمجتمع المدني ووكالات التنمية، وخاصة فيما يتعلق بالقوانين واللوائح الوطنية، أن يضمن مواءمتنا مع الأولويات الوطنية.

ونحن نحتاج إلى الجهات المانحة لتحديد مصادر التمويل والاستثمار المشترك لدعم تنميتنا، والتقليل من مخاطر المنتجات المغذية الموجهة للفقراء. كما نحتاج إلى منظمات المجتمع المدني لتوسيع نطاق أثرنا من خلال صلاته داخل المجتمع.

كما تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى دعم الشركات الأكبر، المتعددة الجنسيات، ونحتاج إلى نقل التكنولوجيا، والوصول إلى البيانات والدعم داخل سلاسل القيمة الخاصة بها. وإلى جانب قطاع الأغذية، ثمة دور للمزيد من الأعمال التجارية. ونحن بحاجة إلى شركات الهاتف النقال للترويج لرسائل الرضاعة الطبيعية ومساعدتنا على استرداد البيانات التي نحتاجها من المجتمعات. ونحن نحتاج إلى شركات المياه والصرف الصحي والنظافة للإقرار بأثرها على التغذية.

ونحتاج إلى أن تدرك كل شركة في العالم أنها تحتاج، باعتبارها صاحب العمل، إلى توفير أفضل تغذية ممكنة لموظفيها والمجتمعات المحلية التي تعمل فيها. ولكننا نحتاج إلى دعم الجميع في القاعة للتحدث إلى الأعمال التجارية بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به. والتواصل معنا والتحدث إلينا، وإخبار الأعمال التجارية بما تقوم به بشكل جيد، والمجالات التي يمكن لنا فعل المزيد فيها. فإذا لم نتحدثوا إلينا، فكيف يمكننا المساعدة؟

تتيح لنا الحركة المعنية بتعزيز التغذية وسيلة للنظر في جعل نهج الشراكة هذا واقعا ملموسا. وإن شبكة الأعمال التجارية التابعة للحركة تدعم الأعمال التجارية، بما فيها تلك التي هي على غرار عملي، للعمل في شراكات مع جميع الجهات الفاعلة في البلدان التي تشملها الحركة المعنية بتعزيز التغذية.

ومعاً، نستطيع فعل المزيد، والذهاب إلى أبعد من ذلك، وبطريقة أسرع.

وفي إطار الشراكة، يمكن تنفيذ إعلان روما وإطار العمل ذي الصلة، فلنقر بذلك هنا في المؤتمر.

3- أولويات محددة لقطاع الثروة الحيوانية

الأمن الغذائي والتغذوي أمر لا غنى عنه بالنسبة للمجتمع، بما في ذلك الأعمال التجارية، للعمل بطريقة فعالة. لذلك، نلتزم بدعم الجهود الرامية إلى استئصال الجوع ومنع جميع أشكال سوء التغذية.

وتكتسي منتجات الثروة الحيوانية أهمية بالنسبة للأمن الغذائي والتغذوي، نظرا إلى أنه بإمكانها تحويل المواد غير الصالحة للأكل بالنسبة للبشر، مثل العشب والأوراق وبقايا المواد الغذائية والمواد الحيوية، إلى أغذية ذات جودة عالية وغنية بالمغذيات.

ونود أن نقترح خمس فرص للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

1-3 الفرصة الأولى هي تهيئة بيئات تمكينية.

يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تحسين نظم المعلومات من خلال توفير المعلومات عن المكونات الغذائية، وإنتاج الأغذية والاستهلاك، على سبيل المثال.

2-3 الفرصة الثانية هي إنشاء نظم غذائية مستدامة.

نحن نقر بضرورة تحسين استدامة إنتاج الأغذية، كما يتبين من مشاركتنا في جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة. ونحن نرحب بتوصية إطار العمل القاضية بتحسين إنتاج الأغذية وتجهيزها، إضافة إلى إقرارها بالحاجة إلى التجارة.

ومن المفترض أن تعود الاستثمارات في مجالات البحث والتطوير والابتكار بفوائد بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعون الأسريون.

3-3 الفرصة الثالثة هي معالجة الهزال والتقرم، إضافة إلى فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب.

توجد أدلة دامغة على أن استراتيجيات التنويع الغذائي باستخدام الأغذية ذات المصدر الحيواني فعالة لمكافحة نقص المغذيات الدقيقة وتحسين النمو والإدراك والسلوك، لا سيما في فترة الألف يوم الأولى

(Thompson et al 2011، Newmann et al 2007، Grillenberger et al. 2003، Du Plesis et al. 2013).

4-3 الفرصة الرابعة هي تحسن إمكانية الحصول على وجبات غذائية صحية ومتنوعة

يرتبط انخفاض المتناول من الأغذية ذات المصدر الحيواني بنقص الحديد والزنك والكالسيوم والريبوفلافين وفيتامين (أ) و(ب) 12 والأمراض المرتبطة بها، خاصة عند الرضع والأطفال والنساء والحوامل والمرضعات (Hambidge et al. 2011، Krebs et al. 2011). ولا توجد بعض المغذيات إلا في الأغذية الحيوانية المصدر وتوافرها الحيوي أعلى قياساً إلى أي مصادر أخرى (منظمة الأغذية والزراعة، 2013).

ويمكن للقطاع الخاص أن يساعد على تذليل الحواجز التي تعترض سبيل الاستهلاك، مثل مهارات إعداد الأغذية. ونحن ندرك أيضاً المسؤوليات الملقاة على عاتقنا لمساعدة المستهلكين على اختيار نظام غذائي صحي ومتنوع. وتشارك العديد من الشركات في إعادة تحضير منتجاتها للحد من كميات الدهون المفرطة، خاصة الدهون التقلبية المصنعة والسكريات والصورديوم.

5-3 الفرصة الخامسة هي التثقيف التغذوي.

يدعم القطاع الخاص التثقيف التغذوي من خلال نقاط معلومات البيع، وحملات التسويق، وبرامج التغذية المدرسية، وعمليات الترويج في أماكن العمل، والتسويق المسؤول بالنسبة للمنتجات التي تستهدف الأطفال. وسيؤدي التوفيق بين الموارد والتمويل من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تحسين أثر الرسائل الخاصة بالتغذية واتساقها.

6-3 خلاصة: قطاع الثروة الحيوانية

إن المنتجات الحيوانية الغنية بالمغذيات مهمة للحؤول دون حدوث جميع أشكال سوء التغذية. ويلتزم قطاع الثروة الحيوانية بالمساهمة بشكل بناء في إطار العمل من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

الملحق الثالث: ملخصات الرؤساء بشأن الموائد المستديرة

ملخص الرئيس بشأن المائدة المستديرة 1:

التغذية في خطة التنمية لما بعد عام 2015

شدت المائدة المستديرة المعنونة "التغذية في خطة التنمية لما بعد عام 2015" على أهمية التغذية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وناقشت السبل العملية الكفيلة بضمان إبراز التغذية بشكل كاف في خطة التنمية. وأشار المتحدثون إلى أهمية اعتماد نهج شامل لمعالجة سوء التغذية بجميع أشكاله: نقص التغذية والإفراط في التغذية ونقص المغذيات الدقيقة؛ وفهم أسبابه الجذرية ونتائجه الفورية وعلى المدى الطويل. فالأمراض غير المعدية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتغذية، تؤدي إلى خسائر سنوية تبلغ قيمتها 7 تريليون دولار أمريكي. وإن تكلفة الوقاية أقل بكثير من تكلفة علاج سوء التغذية وتبعاته، وتسفر الاستثمارات في التغذية عن عائدات اقتصادية عالية بالنسبة للبلدان، وتفيد الأفراد عبر الأجيال.

وأحاطت المائدة المستديرة المشاركين علما بالاقترحات الحالية لترسيخ التغذية في خطة التنمية لما بعد عام 2015. فهي مدرجة حاليا من قبل الفريق العامل المفتوح العضوية في الهدف 2: "القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتشجيع الزراعة المستدامة". واعتبر الخبراء المشاركون تحسين التغذية بأنه "عمل لم يكتمل" ينبغي أن يكون في صلب خطة التنمية لما بعد عام 2015.

وانصب تركيز المائدة المستديرة بشكل خاص على الروابط القائمة بين التغذية ونظم الأغذية والزراعة وتغير المناخ، وبين التغذية والأمراض غير المعدية. وأبرزت، على وجه الخصوص، مساهمات التغذية الجيدة في التنمية الاقتصادية طويلة الأجل. ولتعزيز التكامل الحقيقي بين هذه القطاعات، نحتاج إلى وضع تعريفات واضحة ومؤشرات قابلة للقياس. لكن المناقشة حذرت من عدم حصر التغذية في مكوناتها الفنية، نظرا إلى أنه ينبغي ربط الاستراتيجيات السليمة بحقوق الإنسان الأساسية، والنظر فيها ضمن الأبعاد السياسية لسوء التغذية.

ودعت المائدة المستديرة وكالات الأمم المتحدة وغيرها إلى إعادة النظر في أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة المقترحة، والنظر في غايات أكثر طموحا من ذي قبل، وإنشاء نظم أكثر قوة لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التغذية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وينبغي للبيانات أن تتضمن مراقبة نقص المغذيات الدقيقة، ورسم الخرائط الجغرافية لسوء التغذية من أجل استهداف الاستثمارات الخاصة بالتغذية بشكل أفضل. وينبغي لنا التركيز على ما يمكن تحقيقه، وينبغي لنا وضع معايير صارمة لتحديد أولويات الإجراءات.

ويقوض ضعف النظم - الصحة أو الزراعة أو الأسواق - قدرة الأفراد على الحصول على الرعاية الصحية والأغذية المغذية التي يحتاجونها للنمو والازدهار. وفي ظل هذه النظم، تكون حالات الطوارئ السياسية أو الصحية، مثل فيروس الإيبولا، مدمرة؛ وحيثما تكون النظم ضعيفة، يجب تعزيزها.

اختتمت المائدة المستديرة أعمالها بخمس رسائل أساسية:

1- يتعين على مجتمع التغذية أن يحدد بوضوح ما المقصود بعقارة "التغذية الكافية" عبر المجتمعات والفئات العمرية والذكور والإناث والظروف الصحية حتى يتسنى تحديد الاحتياجات التغذوية والتوقعات الخاصة بالأمن الغذائي بشكل مناسب.

- 2 ويجب علينا مواصلة التركيز على فترة "الألف يوم"، وتشجيع الرضاعة الطبيعية، والعمل أيضا على شمل المراهقات. ويجب علينا الترويج للتغذية الجيدة والنشاط البدني، مع صحة جيدة على المدى القريب، وحماية طويلة الأجل من البدانة والأمراض غير المعدية.
- 3 وينبغي تأمين توافق في الآراء لتحديد أولويات المؤشرات الأساسية لقياس التقدم المحرز في مجال التغذية، مع تعريفات واضحة ونظم رصد قوية تزود السياسات والبرامج بالمعلومات اللازمة على نحو فعال.
- 4 ويتيح المؤتمر لنا جميعا فرصة للمساهمة بشكل كبير في خطة التنمية لما بعد عام 2015، وضمان معالجة سوء التغذية بجميع أشكاله بشكل شامل في جميع أهداف التنمية المستدامة.
- 5 وهذا وقت فريد بالنسبة للتغذية، إذ تحظى فيه باهتمام عالمي غير مسبوق، وبالنسبة لمستويات تاريخية من الالتزام مع بيانات جديدة تظهر ما هو فعال وما هو غير فعال. وإن إدراج التغذية بشكل راسخ في خطة التنمية لما بعد عام 2015 هو فرصتنا لتحويل ما كان يعتبر في السابق مشكلة مستعصية إلى قصة نجاح عالمية.

ملخص الرئيس بشأن المائدة المستديرة 2:

تحسين الاتساق بين السياسات من أجل التغذية

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشكر المشرفين والمتحدثين الرئيسيين والخبراء المشاركين، إضافة إلى جميع المندوبين الموقرين على المشاركة في المناقشات ضمن المائدة المستديرة 2 التي تحمل عنوان "تحسين الاتساق بين السياسات من أجل التغذية". وأتوجه بالشكر على نحو خاص إلى السيد Tito Pizarro، رئيس شعبة سياسات الصحة العامة التابعة لوزارة الصحة في جمهورية شيلي، على ما قدمه من مساعدة لا تقدر بثمن في رئاسة هذه المائدة المستديرة.

واسمحوا لي بتلخيص أهداف فرق الخبراء الثلاثة:

تمثل هدف فريق الخبراء 1 المعني بالاتساق بين السياسات الاقتصادية والتغيرات الصحية في النظم الغذائية في تقييم التحديات والفرص لتحقيق المزيد من الترابط بين السياسات العامة وفيما بينها من أجل تحسين التغذية وتحقيق نظم غذائية صحية.

في حين كان هدف فريق الخبراء 2 المعني باتساق السياسات من أجل زراعة مراعية للتغذية هو تقديم أمثلة ملموسة حول كيفية تصميم المشاريع والبرامج والسياسات الزراعية لتراعي بشكل أكبر الاحتياجات التغذوية.

وأخيراً، تمثل هدف فريق الخبراء الأخير المعني بالتغذية في جميع القطاعات في توضيح الطرق التي تقوم من خلالها البلدان بإدماج التغذية في مختلف القطاعات، مثل الزراعة والصحة والتعليم والتجارة والضمان الاجتماعي.

وركزت المناقشات على الوضع الراهن، وحددت الفرص المتاحة وتقدمت بتوصيات. كما نظرنا في السبل الممكنة الكفيلة بتفعيل الالتزامات وتحويلها إلى إجراءات ملموسة.

وأثيرت العديد من القضايا الهامة خلال المناقشات بشأن اتساق السياسات من أجل التغذية وتحقيق نظم غذائية صحية. وتبادل الكثير من المتحدثين معنا تجاربهم الوطنية، قصص النجاح والإخفاق على حد سواء. وأعربوا عما يساورهم من قلق حيال التحديات، وأحاطوا علماً بالفرص المتاحة وأشاروا إلى سياسات التغذية الحالية. وقد كانت جميع الأصوات المعبر عنها في المناقشة مثيرة للاهتمام ودقيقة جداً.

ليس هناك أدنى شك في أن اتساق السياسات من أجل التغذية يشكل تحدياً. وقد عبر العديد من المتحدثين عن ذلك بوضوح. وهذا النهج ليس مجاناً، بل هو استثمار يتطلب الكثير من الموارد - المال والوقت والالتزام القوي وقدر كبير من الاهتمام. ولكنه استثمار يعود بالمنفعة عندما يتم الانتهاء منه، فهو يسفر عن إيرادات عالية بالنسبة إلى الأجيال.

ونحن لا نفنقر إلى المعرفة بشأن كيفية بلوغ هذا الهدف - والمفارقة تكمن في أننا نملك ما يكفي من المعرفة في الوقت الراهن لكننا نفعل أقل مما ينبغي. وتبادل المشاركون معنا الحلول الوطنية الخاصة بهم، منها ما يتعلق بالسياسات الضريبية، أو برامج التعليم والصحة، أو خطط التغذية المدرسية، أو الترويج للرضاعة الطبيعية، تعديل تركيبة الأغذية أو توسيمها. وهذه معرفة يجب علينا استخدامها وسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى بعض الأمثلة.

لقد أصغينا إلى العديد من الخبرات الوطنية في مجالي وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية متعددة القطاعات بشأن التغذية بالتنسيق مع المنظمات والوزارات المعنية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتركز هذه السياسات بشكل أساسي على الزراعة الأسرية أو برامج التغذية المدرسية. وقد حظيت قصص نجاح الكثير من البلدان، مثل البرازيل بفضل مبادراتها للقضاء على الجوع التي انتشرت 36 مليون برازيلي من الفقر)، وأيرلندا، بترحيب خاص وأصغي إليها بعناية. كما كنا مسرورين لسماع أن العديد من البلدان تضع أطرا قانونية وتدابير خاصة بالسياسة الضريبية تتعلق بالضرائب على المنتجات الغذائية غير الصحية، بعد تجارب الضرائب المفروضة على التبغ.

ويمكننا، اليوم، أيضا تأكيد أننا نمتلك الأدوات اللازمة، مثل تحليل سلسلة قيمة إمدادات الأغذية والطلب عليها الذي يساعد على التركيز على مجمل الأدلة والأنشطة والجهات الفاعلة والحوافز في نظام الأغذية ويمكن أن يختبر فرضية القيمة للتغذية والقيمة للاقتصاد.

ولسوء الحظ، يمكننا أيضا أن نلاحظ أنه رغم تطبيق أدوات مختلفة، فإنه ما زال يُبلغ عن تنامي حالات الوزن الزائد والبدانة والأمراض غير المعدية ذات الصلة بالنظام الغذائي في العديد من البلدان. وهذا يجبرنا على اتخاذ خطوات جذرية قدر المستطاع لقلب مسار الاتجاهات.

ولدى وضع سياسات عامة جديدة وتعزيز القائم منها، ينبغي لنا زيادة توافر أغذية غنية بالمغذيات ووجبات غذائية متنوعة، وقدرة الحصول عليها بأسعار معقولة. كما أن الحد من أوجه عدم المساواة وتشكيل طلب المستهلكين هما على نفس القدر من الأهمية. وينبغي لنا أيضا اختيار سلاسل قيمة تراعي التغذية بشكل أكبر، من خلال، مثلا، تحسين المحتوى التغذوي، وإشراك الفاعلين من القائمين على تثقيف الناس، وتحفيز الطلب.

كما ينبغي لنا، عند رسم السياسات، التركيز على الفئات الأكثر ضعفا: الرضع والنساء. ويمكن لبرامج التغذية المدرسية الوطنية والتغذية التكميلية للأطفال أن تكون مثلا جيدا على هذه الإجراءات المركزة.

ولكن لا يمكن أن يكون هناك نهج "واحد يناسب الجميع". فالسياسات ينبغي أن تبرز أيضا السياقات الوطنية والبيئة الثقافية المحددة.

وعندما نتحدث عن الفئات الضعيفة، يجب علينا الإشارة إلى أنه تم إلقاء اهتمام خاص خلال هذا الاجتماع للمرأة. فتمكين المرأة، بما في ذلك ملكية الأراضي، مسألة حاسمة الأهمية لتحسين نتائج التغذية. ونظرا إلى أن المرأة غالبا ما تكون من مقدمي الرعاية الأساسيين، فإنها تستطيع التأثير مباشرة، من خلال وضعها التغذوي، في تغذية أطفالها وجميع أفراد أسرتها.

وخلال مناقشتنا، تم التأكيد على أنه يتعين علينا اعتماد نهج تشرك جميع الإدارات الحكومية، وتضمن حصول قضايا التغذية على استجابة مناسبة متعددة القطاعات. ونحن نرى بوضوح ضرورة إدراج التغذية في مبادرات التعاون الإنمائي، وسياسات التنمية الاقتصادية واستراتيجيات الحد من الفقر. وللحصول على أغذية عالية الجودة وتعزيز بناء القدرات في إنتاجها، فإن ضمان توطيد أواصر التعاون بين قطاعات الصحة والزراعة والتجارة أمر واضح. وللارتقاء بمستوى الوعي الاجتماعي وتحسين معرفة المجتمع بمسائل الصحة، لا بد من المشاركة الفعالة لقطاع التعليم. ويشكل الأطفال والوالدان، مجددا، الفئات المستهدفة الحاسمة الأهمية.

لكن الحكومات وحدها لن تفعل كل شيء.

كما ساد، خلال المناقشة، اتفاق مشترك بأننا بحاجة إلى إشراك جميع الأطراف وقطاعات المجتمع، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، للقيام باستجابات فعالة لمعالجة سوء التغذية بجميع أشكاله. وينبغي ألا ننسى أن الحوار البناء مع جميع الجهات الفاعلة الأساسية شرط أساسي لتحقيق النجاح المشترك. ولكن ينبغي تكملة هذا الحوار باللوائح التنظيمية اللازمة، نظراً إلى أن الصحة العامة لا يمكن أن تكون رهينة الربح الاقتصادي. وكان وضع إطار وطني للمساءلة للقطاع الخاص إحدى الأفكار التي ناقشناها كخيار محتمل.

وأخيراً، لا يمكننا أن ننسى التعاون الدولي. فبالنسبة للعديد من البلدان، غالباً ما يمثل السعي إلى الحصول على الدعم من خلال المساعدة الفنية من منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، لتعزيز الجهود الوطنية وتسريع وتيرتها لمعالجة عدم اتساق السياسات، الخيار الأول جنباً إلى جنب مع إدخال التغييرات القانونية في الوقت نفسه.

وينبغي لجميع السياسات ذات الصلة أن تستند إلى التوصيات الواردة في الصكوك العالمية، مثل الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة، والوثيقة الختامية للأمم المتحدة بشأن الأمراض غير المعدية لعام 2011 أو الوثيقة الختامية للأمم المتحدة بشأن الأمراض غير المعدية لعام 2014 أو بيان هلسنكي المتعلق بالصحة في جميع السياسات.

وثمة أيضاً حاجة ماسة إلى التعاون المتعدد الأطراف في العديد من الصيغ المختلفة وقد سمعنا الكثير عن مدى المنفعة التي تعود بها.

يحدونا الأمل في أن يؤدي العزم القوي الذي تحلينا به أثناء المناقشات إلى النتائج المنشودة في المستقبل القريب في مختلف البلدان. ودعونا نأمل أننا، خلال المؤتمر القادم، سنتبادل جميعنا قصص النجاح وليس أمثلة إخفاق السياسات.

وأود أن أتوجه بالشكر مرة أخرى إلى جميع المشاركين في المائدة المستديرة. وأعتقد حقا أن نتائج المناقشة ستشجعنا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين تغذية السكان وصحتهم. وبعد عقود عديدة من عدم الاستثمار في التغذية، تتاح لنا فرصة فريدة لطي صفحة الجوع وسوء التغذية. فلنغتزم هذه الفرصة.

ملخص الرئيس بشأن المائدة المستديرة 3:

الحوكمة والمساءلة من أجل التغذية

تألفت المائدة المستديرة 3 بشأن الحوكمة والمساءلة من أجل التغذية من فريقين من الخبراء: ركز الفريق الأول على الحوكمة بينما ركز الثاني على المساءلة.

فريق الخبراء 1: الحوكمة في مجال التغذية

تناول فريق الخبراء 1 المعنى بالحوكمة في مجال التغذية المكونات الأساسية للحوكمة الفعالة للتغذية على المستويين الوطني والدولي، وتبادل الخبرات في مختلف البلدان.

وشددت المائدة المستديرة على الحوكمة الفعالة للتغذية باعتبارها مسألة أساسية لمتابعة الالتزامات الواردة في إعلان روما عن التغذية. فإدراج التغذية في جدول أعمال يتعلق بحقوق الإنسان يجعل قضايا الحوكمة والمساءلة عنصراً محورياً بالنسبة إلى التنفيذ الفعال.

وأبرزت المائدة المستديرة العراقيل التي يجب تذليلها من أجل ضمان حوكمة قوية في مجال التغذية:

- (1) غالباً ما تكون علامات سوء التغذية غير بارزة، وبالتالي تظل مشكلة خفية؛
- (2) في كل بلد في العالم، يوجد أشخاص يعانون من سوء التغذية؛
- (3) إن الأشد تضرراً من سوء التغذية هم عادة الذين يتمتعون بأقل صوت في المجتمع، لذلك لا تسمع أصواتهم؛
- (4) غالباً ما يتم قياس سوء التغذية والإبلاغ عنه بشكل سيئ؛
- (5) أصبحت التغذية اختصاص الجميع ومسؤولية لا أحد، ومن ثم من غير الواضح من يخضع للمساءلة عن التغذية في هياكل الحوكمة القائمة؛
- (6) مجموعة المنظورات القطرية التي تم تبادلها خلال العروض.

وسلّطت جميع المناقشات الضوء على أهمية جعل قضايا التغذية مرئية وإنشاء آليات حوكمة مناسبة في مختلف الوزارات والإدارات الرئيسية، وعلى أن آليات الحوكمة ليس مهمة فقط على المستويين العالمي والوطني وإنما أيضاً على المستويات المحلية.

كما نظرت المناقشات في ما إذا كانت هناك حاجة إلى إنشاء منظمة دولية جديدة تعنى بالتغذية. وعلاوة على الموارد الكبيرة الضرورية لإنشاء منظمة جديدة وتزويدها بما يلزم، تم الإقرار بوجود العناصر الضرورية بالفعل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. ويمكن استخدام الموارد بشكل أفضل في تعزيز آليات الحوكمة القائمة وتقويتها.

كما تم إثارة قضية ما إذا كان ينبغي إشراك القطاع الخاص في وضع السياسات والحوكمة على السواء، وكيف ومتى ينبغي القيام بذلك. وجرى تبادل وجهات نظر وآراء وخبرات مختلفة.

وقد انبثقت عدة استنتاجات أساسية عن فريق الخبراء 1. سأسير إلى بعضها:

- 1- جعل سوء التغذية بارز للعيان: إن الكثير من آثار سوء التغذية غير مرئية كما أن العديد من الأشخاص الأكثر تضرراً غير مرئيين ويفتقرون إلى صوت على الدوام. ومن ثم فإن تسليط الضوء على التغذية أمر حيوي. وفي هذا الصدد، يشكل تحسين نوعية وتواتر البيانات والمعلومات بشأن سوء التغذية وأثر البرامج المنفذة، إضافة إلى تغيير الخطاب المتعلق بقضايا التغذية خطوات مهمة. فعلى سبيل المثال، إذا استخدمنا عبارة "سوء التغذية المزمن"، فإننا نقلل من حدة الحاجة الملحة لمعالجة مشاكل التغذية.
- 2- التحلي بالشمولية والتمكين: يجب تمكين الذين ينبغي لهم التحرك لتمكينهم من فعل ذلك، بما في ذلك بتقديم حقائق قائمة على الأدلة.
- 3- التركيز على تلبية احتياجات السكان وضمان حقوق الإنسان الخاصة بهم.
- 4- العمل في سياق يتسم بتعدد أصحاب المصلحة وتخضع فيه القطاعات وأصحاب المصلحة للمساءلة عن تحقيق الغايات المتعلقة بالتغذية.
- 5- الإقرار بأن العمل بشأن تحسين التغذية يجب أن يكون سياسياً وليس حزبياً، بحيث أن عمليات الانتقال الحكومي لا تعيق الجهود الهادفة إلى تحسين التغذية.
- 6- الطلب من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بلورة تعريف للأمن التغذوي.
- 7- التوجه نحو النتائج. ينبغي ألا تكون الحوكمة غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لوضع حد لسوء التغذية.
- 8- الملكية والقيادة عنصران حاسما للأهمية للحوكمة في مجال التغذية: الملكية والقيادة الجيدة على جميع المستويات أمر ضروري بالنسبة للحوكمة الرشيدة.
- 9- ترسيخ غايات التغذية في أهداف التنمية المستدامة عنصر أساسي وثمة حاجة ماسة للإسهامات.

فريق الخبراء 2: المساءلة في مجال التغذية

تناول فريق الخبراء 2 المعني بالمساءلة في مجال التغذية فعالية آليات المساءلة الحالية. وتمت مناقشة تجارب وأمثلة بلدان مختارة. وجرى الإقرار بأن المساءلة غالباً ما تكون صعبة التعريف – بل إن قياسها يكون أكثر صعوبة. لماذا؟ لأن العديد من مظاهر سوء التغذية غير مرئي، أو يصبح مرئياً فقط مع مرور الوقت. كما أن التحسينات التي تطرأ على التغذية تبرز الجهود المشتركة والمنسقة التي يبذلها العديد من القطاعات والجهات الفاعلة، وتعكس بعض العوائق التي تعترض الحوكمة في مجال التغذية التي حددها فريق الخبراء 1.

وناقش الفريق أهمية جمع آليات المساءلة لمختلف القطاعات. وإضافة إلى ذلك، أكدت أمثلة البلدان على أهمية ربط المساءلة بتخطيط الحكومات وميزانياتها ونفقاتها ونتائجها. وتم التشديد على أهمية ترسيخ آليات الحوكمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.

وعرض نموذج للمساءلة، يحدد خمس خطوات متميزة:

- (1) تحديد الالتزامات، بما في ذلك قياس ما تنفقه الحكومات على التغذية، حتى تتماشى النفقات مع استراتيجيات التغذية.

- (2) ورصد التقدم المحرز وتعقبه، بما في ذلك ملء فجوات البيانات والالتزامات المالية.
- (3) وتقييم الاستجابة للالتزامات.
- (4) وتعزيز الالتزامات، وتطبيق الغايات العالمية على المستوى الوطني، إذا لزم الأمر.
- (5) والرد على التقييمات، بالاستعانة بالنتائج لرفع مستوى الوعي والالتزامات والبحث عن مؤشرات لما هو فعال وغير فعال.

وشددت المنظورات القطرية التي قدمت خلال العروض على أن المساءلة تشكل ركيزة أساسية للحكومة الرشيدة. كما أكدت المناقشات ذلك. ويجب تطبيق المساءلة على التغذية ونتائج التغذية، ومن أجل ضمان ذلك، لا بد من المحاسبة العامة الشفافة.

وأبرزت المناقشات أيضا ضرورة وضع مؤشرات لتتبع آليات الالتزام والتنسيق الوطنية داخل البلدان لتخطيط تغذية أفضل والدعوة إليها والترويج لها.

وانبثقت عن فريق الخبراء 2 استنتاجات أساسية عدة؛ سأشير إلى بعضها.

يتمثل أول هذه الاستنتاجات في أن المساءلة عامل حاسم في تحويل الالتزامات بتحسين التغذية إلى نتائج. فأحرار التقدم في مجال التغذية يتوقف إلى حد كبير على نظم المساءلة القائمة. ويكمن الاستنتاج الثاني في أن بعض آليات المساءلة المتعلقة بالنتائج والإجراءات موجودة فعلا، لكن يجب تعزيزها. لذلك من المهم الاستثمار فيها بشكل أكثر، من أجل إيجاد آليات أكثر وأفضل. ثالثا، تقدم الاتفاقات العالمية وسيلة مفيدة لقياس نتائج التغذية على المستوى الوطني. رابعا، نحتاج إلى التوصل إلى اتفاق بشأن جمع المؤشرات والبيانات. ويجب تعزيز نظم المعلومات بالإبلاغ عن النتائج ونشرها بشكل منظم وأكثر تفصيلا. خامسا، تعتبر التغذية قضية شاملة. وهي تقتضي مشاركة متكاملة ومتعددة القطاعات، ويجب إشراك المجتمع المدني. سادسا، ينبغي أن يتمشى تخصيص الموارد مع الأولويات الخاصة بتحسين التغذية، بما يجمع عمليات وضع الميزانية والتخطيط والتنفيذ معا. ويتمثل الاستنتاج الأخير في أنه لا بد من إدراج التغذية بشكل أوسع في أهداف التنمية المستدامة.

كما زودتنا المائدة المستديرة بأفكار مهمة عن الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة، وقدمت لنا أيضا بعض التوصيات الملموسة بخصوص آفاق المستقبل بالنسبة للعمل بشأن الحوكمة والمساءلة من أجل التغذية.

الملحق الرابع: البلدان والمنظمات المشاركة

البلدان والاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو في منظمة الأغذية والزراعة)

الاتحاد الروسي

أثيوبيا

أذربيجان

الأرجنتين

الأردن

أرمينيا

إريتريا

إسبانيا

أستراليا

إستونيا

إسرائيل

أفغانستان

إكوادور

ألبانيا

ألمانيا

الإمارات العربية المتحدة

إندونيسيا

أنغولا

أوروغواي

أوزبكستان

أوغندا

أوكرانيا

أيرلندا

آيسلندا

إيطاليا

باراغواي

باكستان

البحرين

البرازيل

البرتغال

بلجيكا

بلغاريا

بنغلاديش

بنما

بنن

بوتان

بوتسوانا

بوركينافاسو

بوروندي

بولندا
بوليفيا (دولة متعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
تونس
تونغا
تيمور - ليشتى
الجبل الأسود
الجزائر
جزر سليمان
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية إيران الإسلامية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية فنزويلا البوليفارية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
جورجيا
جيبوتي
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان مارينو
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
سنغافورة
السنغال
سوازيلند

السودان
السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
الصومال
الصين
طاجيكستان
العراق
عمان
غابون
غامبيا
غانا
غواتيمالا
غينيا
غينيا - بيساو
غينيا الاستوائية
فرنسا
الفلبين
فنلندا
فييت نام
قبرص
قطر
قيرغيزستان
كابو فيردي
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كيريباتي
كينيا
لاتفيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبيريا
ليبيا

ليتوانيا
ليسوتو
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة
منغوليا
موريتانيا
موزامبيق
موناكو
ميانمار
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

عضو منتسب

بورتوريكو (عضو منتسب في منظمة الأغذية والزراعة)

المراقبون

الكرسي الرسولي
جماعة فرسان مألطة السيادية
فلسطين

منظومة الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
منظمة التجارة العالمية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
صندوق الأمم المتحدة للطفولة
برنامج الأغذية العالمي
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
الفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم
لجنة الأمم المتحدة الدائمة للتغذية
اتفاقية التنوع البيولوجي
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

الاتحاد الأفريقي
اتحاد المغرب العربي
المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
المنظمة الدولية لقانون التنمية
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا
المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
أمانة جماعة المحيط الهادئ
مركز الجنوب
المنظمة العالمية لصحة الحيوان

منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

المجتمع المدني

- 1,000 Days
العمل على مكافحة الجوع
Action pour la survie et le développement harmonieux de l'enfant
وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة
Alianza Enfermedades no Transmisibles Chile
التحالف بشأن مكافحة استخدام التبغ والنهوض بالصحة
الجمعية الأمريكية للتغذية
مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة
جامعة براهما كوماريس الروحية العالمية
معهد القضاء على الجوع في العالم
Breastfeeding Association of Zambia
Brot für die Welt
مؤسسة كير الدولية
هيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية
Centre for Equity Studies
Centre for Health, Education, Training and Nutrition Awareness
Centro Internazionale Crocevia
Chicago Council on Global Affairs
هيئة الخدمات الكنسية العالمية
Civil Society Alliance for Nutrition Nepal
منظمة العناية العالمية - الولايات المتحدة
Consortio por la Mar R.L.
المنظمة الدولية للمستهلكين
Ecumenical Advocacy Alliance
المبادرة المصرية لحقوق الشخصية
Enlaces Continentales Mujeres Indígenas Americas
المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية
الاتحاد الدولي لحركات البالغين الريفين الكاثوليكين
Feed the Children
شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء
Food and Nutrition Society of Ethiopia
مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي
Global Health Advocates France
منظمة الخيارات والروابط العالمية
Gorta-Self Help Africa
التحالف الدولي للموئل
Health Related Information Dissemination Amongst Youth
Healthy Caribbean Coalition
مؤسسة هيلين كيلر الدولية
Humana People to People
Infant and Pediatric Nutrition Association of the Philippines
معهد دراسات التنمية
المجلس الأمريكي للعمل الدولي التطوعي
المنظمة الكنسية للتعاون في مجال التنمية
الجمعية الدولية لطلبة العلوم الزراعية والعلوم المتصلة بها

شبكة العمل الدولي من أجل أغذية الأطفال
المجلس الدولي للمرأة
الاتحاد الدولي لمرضى السكر
الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمهنيات
الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية
المجلس الدولي لمعاهدات الهنود
الهيئة الطبية الدولية
International Public Health Agency
الاتحاد الدولي لعمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات توريد الأغذية الجاهزة والتبغ
ورابطات العمال ذات الصلة
Kenya AIDS NGOs Consortium
الحركة الدولية للمزارعين الريفيين (VIA CAMPESINA)
Max Planck Institute of Social Anthropology
مبادرة المغذيات الدقيقة
الحركات الدولية للشباب الكاثوليك الزراعي الريفي
حركة صغار المزارعين
Movimiento Agroecológico de América Latina y el Caribe
National Council for Food and Nutrition Security
Nutritional Health Alliance
شبكة الباسيونيسستس الدولية
Peoples Health Movement
الخطة الدولية
Plateforme des acteurs de la société civile au Bénin
Plate-forme des organisations paysannes de l'Afrique centrale
Prisma
Proyecto AliMente México
معهد الصحة العامة
Réseau des organisations paysannes et de producteurs agricoles de l'Afrique de l'ouest
الصندوق التعليمي
منظمة الروتاري الدولية
منظمة إنقاذ الطفولة
Scaling Up Nutrition Civil Society Organization Kenya
الجمعية الدولية للوجبات المتأنية
SNV Netherlands Development Organisation
جمعية التنمية الدولية
Terra Nuova Centro per il Volontariato ONLUS
مشروع مكافحة الجوع
The NCD Alliance
Uganda Civil Society Coalition on Scaling up Nutrition
Urbain-Rural: Générer des Echanges Nouveaux entre Citoyens
منظمة مياه ومساعدات
Welthungerhilfe e.V.
التحالف العالمي للعمل من أجل الرضاعة الطبيعية
التحالف العالمي للشعوب الأصلية المتنقلة
الصندوق الدولي لبحوث السرطان في العالم
World Chefs/Feeding Good
المنتدى العالمي للصيادين والعاملين في صيد الأسماك
المنتدى العالمي للعاملين في مصايد الأسماك
الاتحاد العالمي لأمراض القلب

World March of Women in Mozambique
World Obesity Federation
World Public Health Nutrition Association
المنظمة المعنية بالرؤية العالمية
المنظمة الدولية للرؤية العالمية
Zambia Alliance of Women

القطاع الخاص

Agency for Research and Information on Fruit and Vegetables
Ajinomoto Co. Inc.
Amway Corporation
Associação Brasileira da Indústria da Alimentação
Badische Anilin- und Soda-Fabrik
Bayerische Motoren Werke
Cargill Inc.
شركة كوكا كولا
Deere & Company
DSM
Dutch Dairy Association
Edesia Inc.
Elanco
Elanco Animal Health
الجمعية الأوروبية لقانون الغذاء
Ferrero Group
Firmenich
FoodDrinkEurope
Fromageries Bel
Gallup
German Federation for Food Law and Food Science
التحالف العالمي لتحسين التغذية
Global Dairy Platform Inc.
Global Harvest Initiative
Groupe Spéciale Mobile Association
Grupo Bimbo
الشبكة الدولية للأغذية الزراعية
الرابطة الدولية لمصنعي أغذية الرضع
الحلف التعاوني الدولي
اتحاد الألبان الدولي
اللجنة الدولية للبيض
الاتحاد الدولي للصحة الحيوانية
الاتحاد الدولي لصناعة العلف
التحالف الدولي للأطعمة والمشروبات
الأمانة الدولية للحوم
المجلس الدولي للدواجن
LB Bulgaricum PLC
Mars Inc.
McDonald's Corporation
McGill Centre for the Convergence of Health and Economics
Mead Johnson Nutrition
Monsanto International Sarl
National Fisheries Institute
Nutraset

Protein Kissèe-La
P.T. Indofood Sukses Makur Tbk
Pulse Canada
Results for Development Institute
Royal DSM
Royal FrieslandCampina
شبكة قطاع الأعمال لتعزيز التغذية
Sociedad Química y Minera Europe NV
Unilever
Unione Importatori Esportatori Industriali Commissionari Grossisti Ingrassatori Macellatori
Spedizionieri Carni Bestiame e Prodotti Derivati
مجلس قطاع الأعمال الدولي بالولايات المتحدة
المنظمة العالمية للمزارعين
Yara International ASA

المؤسسات

Access to Nutrition Foundation
مؤسسة بيل وميليندا غيتس
مؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال
HealthBridge Foundation of Canada
ولكوم الاستثمارية
Wemos Foundation

الملحق الخامس: قائمة وثائق المؤتمر

وثائق العمل

جدول الأعمال المؤقت	ICN2 2014/1 Rev.1
وثيقة نتائج المؤتمر: إعلان روما عن التغذية	ICN2 2014/2
وثيقة نتائج المؤتمر: إطار العمل	ICN2 2014/3 Corr.1

وثائق إعلامية

الجدول الزمني المؤقت	ICN2 2014/INF/1 Rev.1
الترتيبات الخاصة بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية	ICN2 2014/INF/2 Rev.1
قائمة مؤقتة بالوثائق	ICN2/2014/INF/3 Rev.1
من دون وثيقة	ICN2 2014/INF/4
مذكرة غلاف وثيقتي نتائج المؤتمر التي أعدتها الرئيستان المشاركتان	ICN2 2014/INF/5 Corr. 1

المذكرات المفاهيمية للموائد المستديرة

المائدة المستديرة 1: التغذية في خطة التنمية لما بعد عام 2015	ICN2 2014/RT/1
المائدة المستديرة 2: تحسين الاتساق بين السياسات من أجل التغذية	ICN2 2014/RT/2
المائدة المستديرة 3: الحوكمة والمساءلة من أجل التغذية	ICN2 2014/RT/3